

المملكة العربية السعودية
وزارة المالية

صندوق التنمية الصناعية السعودي

التقرير السنوي للعام المالي
١٤٣٣ / ١٤٣٤ هـ (٢٠١٢ م)

مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ
مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ
مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ

خادم الحرمين الشريفين
الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود



صاحب السمو الملكي
الأمير / سلمان بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع



صاحب السمو الملكي
الأمير / مقرن بن عبد العزيز آل سعود
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار
والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين





٢٠٤٠

أن نستمر كمؤسسة رائدة في تمويل القطاع الصناعي ودعم التنمية الاقتصادية و البشرية في المملكة العربية السعودية وجعلها مركزاً صناعياً متميزاً .

الرؤية

تحفيز التطور الصناعي في المملكة من خلال التركيز على:

- * الإقراض الصناعي .
- * دعم سياسات و استراتيجيات القطاع الصناعي .
- * الخدمات الاستشارية .
- * التركيز على العملاء .
- * التدريب و تنمية الكفاءات و المعرفة .

الرسالة

المحتويات

٩	تقديم معالي وزير المالية.
١١	كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة.
١٤	تمهيد : اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي :
١٤	• الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠١٢م.
١٦	• مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي.
١٩	استعراض أداء الصندوق :
١٩	• النشاط الإقراضي للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) .
٢٨	• برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٣٠	• القوى البشرية والتدريب.
٣٢	• دورة تقييم المشاريع الصناعية.
٣٣	• الهيكل التنظيمي للصندوق .
٣٤	إدارة تحت المجهر :
٣٤	الإدارة والعمليات.
٣٧	دراسة صناعية :
٣٧	التغليف البلاستيكي المرن.
٤٢	موضوع تحت الأضواء :
٤٢	دور برنامج «كفاءة» في دعم وتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٤٧	بيانات النشاط الإقراضي للصندوق .

تقديم معالي وزير المالية



من جانب آخر حقق برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يديره الصندوق إنجازاً متميزاً في تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة ومساندتها، حيث اعتمد البرنامج خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) عدد (١,٦٧٠) كفالة بقيمة (٩٤٩) مليون ريال مقابل تمويل قدمته البنوك التجارية تحت مظلة البرنامج تبلغ قيمته (١,٧٦٨) مليون ريال لصالح (٩١٨) منشأة صغيرة ومتوسطة. وبذلك يصل عدد الكفالات التي اعتمدها البرنامج منذ انطلاقه حتى نهاية العام المنصرم (٤,٧٦٥) كفالة قيمتها (٢,٣٠٤) مليون ريال مقابل تمويل قدمته البنوك تبلغ قيمته (٤,٨٣٦) مليون ريال لصالح (٢,٩٠٩) منشأة صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنتشرة في مختلف أنحاء المملكة.

وختاماً فإنه يشرفني أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن خالص الشكر والامتنان للقيادة الحكيمة التي يقف على رأسها خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - لما تلقاه التنمية الصناعية في المملكة من دعم وتوجيه كان لهما أبلغ الأثر في تحقيق الكثير من الإنجازات الصناعية المتميزة والتي كان للصندوق دور رائد فيها.

كما يسرني أن أعبر عن شكري وتقديري لمعالي رئيس وأعضاء مجلس إدارة الصندوق وإدارته التنفيذية وجميع منسوبيه لما بذلوه وبذلونه من جهود مشهودة كان من ثمرتها هذه النتائج المميّزة التي حققها الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ.

والله ولي التوفيق،

وزير المالية

إبراهيم بن عبدالعزيز العساف

يسعدني أن أقدم التقرير السنوي للصندوق عن العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) والذي تمكن الصندوق خلاله من تحقيق إنجازات غير مسبوقة من حيث قيمة القروض المعتمدة والمصروفة والمسددة وذلك كنتيجة طبيعية للدعم الكبير الذي أولته حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - لهذا الصندوق وغيره من صناديق التنمية بالمملكة.

وتأتي هذه الإنجازات في وقت تشهد فيه المملكة العربية السعودية نهضة تنموية شاملة في كافة المجالات وخاصة في مجال التنمية الصناعية، والتي يقوم صندوق التنمية الصناعية السعودي بدور محوري فيها، واستطاعت المملكة بحمد الله ثم بفضل السياسة الحكيمة أن تواجه كثيراً من التحديات وأن تمضي قدماً في دعم مختلف أوجه التنمية الاقتصادية ولكافة مناطق المملكة. وتقف ميزانية الدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٤/١٤٣٥هـ (٢٠١٣م)، والتي تعتبر أضخم ميزانية في تاريخ المملكة، شاهدة على هذا التوجه التنموي.

وقد حفل العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) بالعديد من الإنجازات على المستوى الداخلي للصندوق ومن ذلك صدور الموافقة السامية الكريمة على رفع رأس مال الصندوق من (٢٠) مليار ريال إلى (٤٠) مليار ريال. كما تم رفع الحد الأقصى للقرض الواحد المعتمد للمشاريع الصناعية المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً إلى (١,٢) مليار ريال، بينما تم رفع الحد الأقصى للقرض الواحد المعتمد للمشاريع الصناعية المقامة في المدن الرئيسية إلى (٩٠٠) مليون ريال.

ونتج عن ذلك أن ارتفعت اعتمادات الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ بنسبة ٢٣% لتصل إلى (٩,٩٤٠) مليون ريال، مسجلة أعلى قيمة من القروض التي اعتمدها الصندوق في عام واحد منذ تأسيسه في عام ١٣٩٤هـ. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٠١) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٣٥) مشروعاً صناعياً قائماً، وبلغ إجمالي استثمارات هذه المشاريع (٣٠,٩٨٧) مليون ريال. كما ارتفع إجمالي قيمة القروض التي تم صرفها خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ بنسبة ١٦% لتصل إلى (٦,٠٥٨) مليون ريال، وبلغت جملة المبالغ التي تم تسديدها من قبل المقترضين خلال العام (٤,٣١٠) مليون ريال وذلك بارتفاع نسبته ٦٧% عن ما تم تسديده خلال العام المالي السابق مسجلة بذلك أعلى قيمة من القروض المسددة في عام واحد منذ تأسيس الصندوق.

أعضاء مجلس الإدارة



معالي الدكتور
عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي
ورئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي



سعادة المهندس
صالح بن إبراهيم الرشيد
مدير عام هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية المكلف



سعادة الدكتور
أحمد بن حبيب صلاح
وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط
للشؤون الاقتصادية



سعادة الأستاذ
عبد الله بن إبراهيم العياضي
مساعد أمين عام صندوق الاستثمارات العامة



سعادة الأستاذ
سلطان بن جمال شاولي
وكيل وزارة البترول والثروة المعدنية
للثروة المعدنية

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة



خلال العام (٤,٣١٠) مليون ريال، وهي أيضاً أعلى قيمة من القروض المسددة في عام واحد منذ تأسيس الصندوق.

وبذلك فقد وصل إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه عام ١٣٩٤هـ وحتى نهاية العام المالي المنصرم إلى (٣,٤٨٠) قرصاً تبلغ قيمتها (١٠٥,٤١٥) مليون ريال، قدمت للمساهمة في إقامة (٢,٤٧٢) مشروعاً صناعياً منتشرة في جميع مناطق المملكة. كما بلغت قيمة المبالغ التي صرفها الصندوق للمقترضين (٧٠,٦٦٢) مليون ريال وبلغت قيمة المبالغ المسددة للصندوق من المقترضين (٤١,٥٢٦) مليون ريال، وذلك حتى نهاية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م). وقد كان لهذا الدعم الكبير الذي قدمه الصندوق الأثر الواضح، حيث تمكنت المصانع

يسرني أن أقدم التقرير السنوي للصندوق عن العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) والذي اتسم بتحقيق معدلات أداء متميزة على جميع المستويات والتي أتت منسجمة مع التطور المطرد لقطاع الصناعة في المملكة ومع الدعم والرعاية الكريمة التي يحظى بها صندوق التنمية الصناعية السعودي من مقام حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - حيث مضى الصندوق قدماً في تنفيذ سياساته الإقراضية تلبية لتطلعات المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. فقد اعتمد الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (١٣٦) قرصاً بزيادة ١٥% عن عدد القروض التي اعتمدها خلال العام المالي السابق بلغت جملة اعتماداتها (٩,٩٤٠) مليون ريال، وهي أعلى قيمة من القروض التي اعتمدها الصندوق في عام واحد منذ تأسيسه في عام ١٣٩٤هـ. كما وصلت المبالغ التي صرفها الصندوق خلال العام (٦,٠٥٨) مليون ريال، وبلغت جملة المبالغ التي تم تسديدها من قبل المقترضين

وختاماً يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر لزملائي أعضاء مجلس الإدارة لمتابعتهم المستمرة لنشاط الصندوق، ولإدارة الصندوق التنفيذية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للارتقاء بمستوى الأداء ولجميع منسوبي الصندوق على ما يبذلونه من جهود طيبة .

والله الموفق،،

رئيس مجلس الإدارة



عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي

الوطنية من توفير احتياجات السوق المحلية من السلع، بالإضافة إلى تمكن الكثير من المصانع تصدير الفائض من منتجاتها وتوفير العديد من فرص العمل للشباب السعودي، مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من هذه القروض.

وخلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ صدرت الموافقة السامية الكريمة برفع رأس مال الصندوق من (٢٠) مليار ريال إلى (٤٠) مليار ريال. كما اعتمد مجلس الإدارة تمويل المشاريع الخدمية للقطاع الصناعي المنفذة داخل المناطق الصناعية والتي تهدف إلى توفير خدمات مساندة ولوجستية تساهم في توفير مناطق صناعية متكاملة الخدمات وتهيئ مناخاً للاستثمارات الصناعية داخل هذه المناطق.

أما ما يتعلق بأسقف قروض الصندوق فقد اعتمد مجلس الإدارة رفع الحد الأقصى للقرض الواحد المعتمد للمشاريع الصناعية المقامة في المناطق والمدن الأقل نمواً إلى (١,٢) مليار ريال وذلك للمشاريع الجديدة ومشاريع التوسعة لشركات المساهمة العامة، وتم رفع الحد الأقصى للقرض الواحد للمشاريع الجديدة ومشاريع التوسعة في المدن الرئيسية لهذا النوع من الشركات إلى (٩٠٠) مليون ريال. كما تم رفع الحد الأقصى للقرض الواحد إلى (٤٠٠) مليون ريال للمشاريع الجديدة ومشاريع التوسعة في المناطق والمدن الأقل نمواً بالنسبة للمشاريع المملوكة من قبل المؤسسات الفردية / شركات التضامن / شركات ذات مسئولية محدودة / شركات توصية بسيطة . أما في المدن الرئيسية فقد تم رفع الحد الأقصى للقرض الواحد للمشاريع الجديدة ومشاريع التوسعة لهذه الفئة من المؤسسات والشركات إلى (٣٠٠) مليون ريال.

وتمشياً مع سياسة الدولة الرامية إلى تنويع مصادر الدخل ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد أولت حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - اهتماماً خاصاً ببرنامج كفاءة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يقوم الصندوق بإدارته، حيث حقق البرنامج إنجازات متميزة خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) تمثلت في اعتماد عدد (١,٦٧٠) كفاءة بقيمة (٩٤٩) مليون ريال مقابل تمويل قدمته البنوك التجارية تحت مظلة البرنامج تبلغ قيمته (١,٧٦٨) مليون ريال لصالح (٩١٨) منشأة صغيرة ومتوسطة أي بزيادة ٣٨٪ في عدد الكفالات، و ٤٩٪ في قيمتها، و ٣٨٪ في قيمة التمويل المقدم من البنوك التجارية، و ٢٤٪ في عدد المنشآت المستفيدة مقارنة بالعام السابق.



الوضع الاقتصادي
للمملكة خلال عام ٢٠١٢م

مؤشرات أداء القطاع
الصناعي المحلي

تمهيد:
اتجاهات و مؤشرات
الاقتصاد المحلي

تمهيد : اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي

الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠١٢م:

و طبقاً لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي، يتوقع أن يحقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً يتجاوز (٦٦٩) مليار ريال في عام ٢٠١٢م مقارنة بفائض قدره (٥٩٤) مليار ريال للعام ٢٠١١م. وفي ذات السياق، يتوقع أن يحقق الميزان التجاري في عام ٢٠١٢م فائضاً كبيراً يبلغ (١,٠٠٥) مليار ريال بزيادة نسبتها ١٠٪ عن عام ٢٠١١م، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية. فعلى جانب الصادرات، يقدر أن يبلغ إجمالي الصادرات السلعية خلال عام ٢٠١٢م نحو (١,٤٨٥) مليار ريال بزيادة نسبتها ٩٪ عن عام ٢٠١١م، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير النفطية حوالي (١٨٣) مليار ريال محققة نمواً قدره ٤٪ مقارنة بعام ٢٠١١م، وهذا وتمثل الصادرات السلعية غير النفطية ما نسبته ١٢٪ من إجمالي الصادرات السلعية. أما على جانب الواردات، فتشير التوقعات في عام ٢٠١٢م إلى أنها تبلغ حوالي (٤٨٠) مليار ريال بنمو نسبته ٧٪ عن العام السابق.

أما على صعيد التطورات المالية والنقدية، وعلى ضوء ما يشهده الاقتصاد المحلي والعالمي من تطورات تتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفر السيولة الكافية في النظام المصرفي، فقد استمرت السياسات المالية والنقدية للدولة بالمحافظة على مستوى ملائم من السيولة يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الواسع خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ٢٠١٢م نمواً جيداً نسبته ١٠٪ مقارنة بنمو نسبته ١٠,٢٪ لنفس الفترة في العام الماضي ٢٠١١م.

وفيما يتصل بالقطاع المصرفي، فقد واصلت المصارف التجارية تدعيم مراكزها المالية، وارتفع رأس مالها واحتياطياتها خلال الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠١٢م بنسبة ١٠,٣٪ لتصل إلى (٢١٠) مليار ريال، وازداد إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة ١١,٥٪، كما نما حجم الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية بنسبة ٩,٥٪ لتبلغ حوالي (١,٢٠٨) مليار ريال. وقد حافظت المصارف التجارية على دورها الحيوي في دعم القطاع الخاص وتوسيع أنشطته، حيث بلغ إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال الأشهر التسعة الأولى للعام ٢٠١٢م أكثر من (٩٧٣) مليار ريال. غير أن أداء المصارف التجارية فيما يتعلق بتوفير الائتمان قد اتسم نسبياً بالتباين بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال الفترة المذكورة، فقد نما حجم الائتمان الممنوح لبعض الأنشطة الاقتصادية مثل التمويل بنسبة ٨١٪، والماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ٥٢,٣٪، والخدمات بنسبة ٥٠,٣٪، والتعدين والمناجم بنسبة ٤٣,٧٪، والبناء والتشييد بنسبة ٣٣,٧٪، والنقل والاتصالات بنسبة ١٧,٥٪، والصناعة والإنتاج بنسبة ١٦,٩٪، وقطاع التجارة بنسبة

أظهر الاقتصاد السعودي في عام ٢٠١٢م أداءً قوياً في كافة المؤشرات الاقتصادية، وذلك على الرغم من استمرار تأثير المناخ الاقتصادي الدولي بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وقد ساهم في تحقيق هذه النتائج استمرار تحسن أسعار النفط خلال عام ٢٠١٢م وارتفاع حجم إنتاجه في المملكة، بالإضافة إلى مواصلة الدولة إجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية للاقتصاد السعودي واستمرار الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية الأساسية. وطبقاً للبيان المصاحب لإعلان الميزانية العامة للدولة الصادر من وزارة المالية، يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٢م حوالي (٢,٧٢٧) مليار ريال بالأسعار الجارية بنمو يبلغ ٨,٦٪، أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نمواً قدره ٦,٨٪. وتشير التوقعات الأولية إلى أن حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي ٢٠١٢م إلى ما يقارب (٩٨,٨) مليار ريال (أي ما يعادل ٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

وواصل القطاع الخاص في عام ٢٠١٢م أدائه القوي بتسجيله لمعدلات نمو مرتفعة، حيث يتوقع نموه بنسبة ١١,٥٪ بالأسعار الجارية وبنحو ٧,٥٪ بالأسعار الثابتة، وتقدر مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٢م بحوالي ٥٨٪. وقد استمرت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي غير النفطي في تحقيق نتائج جيدة، حيث يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير النفطية إلى ٨,٣٪، وفي نشاط التشييد والبناء إلى ١٠,٣٪، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين إلى ١٠,٧٪، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق إلى ٨,٣٪، وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء إلى ٧,٣٪، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات إلى ٤,٤٪.

وفيما يتعلق بالتضخم والمستوى العام للأسعار، سجل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في عام ٢٠١٢م ارتفاعاً بنسبة تقدر بنحو ٢,٩٪ عما كان عليه في عام ٢٠١١م وذلك وفقاً للتغيرات التي طرأت على سلة ومنهجية السلع والخدمات بما في ذلك تغيير سنة الأساس من عام (١٩٩٩م) إلى عام (٢٠٠٧م). ومن المتوقع أن يشهد معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، والذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل، ارتفاعاً نسبته ٣,٨٪ في عام ٢٠١٢م مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠١١م.

١,٤٪، في المقابل سجل الائتمان المقدم إلى قطاع الزراعة وصيد الأسماك تراجعاً بنحو ٩,٤٪.

وفي سياق مشابه، استمر صندوق التنمية الصناعية السعودي في أدائه المتميز في دعم الصناعة المحلية في كافة أنشطتها، حيث بلغ عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) (١٣٦) قرصاً بقيمة (٩,٩٤٠) مليون ريال. كما شهد برنامج كفاءة الذي يديره الصندوق ارتفاعاً كبيراً في عدد الكفالات التي اعتمدها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٢م، حيث اعتمدت إدارة البرنامج خلال العام (١,٦٧٠) كفاءة بقيمة إجمالية تبلغ (٩٤٩) مليون ريال مقابل اعتمادات تمويل قدمتها البنوك المحلية بمبلغ (١,٧٦٨) مليون ريال لصالح (٩١٨) منشأة صغيرة ومتوسطة.

وفي شأن آخر، سجل المؤشر العام للسوق المالية السعودية (٦,٨٠١) نقطة في نهاية عام ٢٠١٢م مقارنة مع (٦,٤١٧) نقطة في نهاية عام ٢٠١١م. وشهد هذا العام طرح جزء من أسهم سبع شركات للاكتتاب العام، ليصبح بذلك عدد الشركات المدرجة بالسوق (١٥٨) شركة. وقد استمرت هيئة السوق المالية خلال العام المالي ٢٠١٢م في جهودها الرامية إلى تنظيم طرح وتداول الأوراق المالية وتطوير السوق المالية، وتعزيز مبدأ العدالة والشفافية والإفصاح وحماية المستثمرين، حيث أصدر مجلس الهيئة قرارات بتعديل قواعد التسجيل والإدراج وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح الهيئة وقواعدها، وتعديل لائحة الاندماج والاستحواذ وآلية جديدة لإدراج وتداول حقوق الألفية كورقة مالية للشركات المدرجة في السوق المالي، ومشروع قواعد الكفاية المالية. ولتطبيق أفضل معايير وقواعد حوكمة الشركات، ألزمت الهيئة الشركات بوضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية وسياسة لتعارض المصالح إلى جانب تعديل التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات المدرجة.

وفي سبيل السعي لمواصلة مسيرة التنمية واستكمال الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني، فقد صدرت خلال العام ٢٠١٢م الموافقة على إنشاء بعض الهيئات الحكومية وبعض الأنظمة والتنظيمات الجديدة والقواعد والإجراءات مثل: إنشاء هيئة تقويم التعليم العام، وإنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون، وإنشاء الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، وإنشاء هيئة للنقل العام، وتنظيم وكالة الأنباء السعودية، ونظام مراقبة شركات التمويل، ونظام التمويل العقاري، ونظام الإيجار التمويلي، ونظام الرهن العقاري المسجل، ونظام مكافحة غسل الأموال، ونظام التحكيم، وإقرار إنشاء مدينة صناعية في

منطقة الحدود الشمالية باسم مدينة "وعد الشمال للصناعات التعدينية".

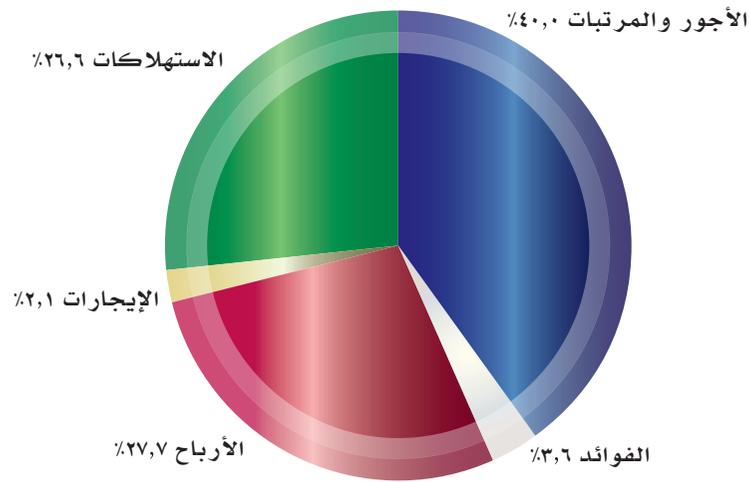
ونتيجة للأداء القوي الذي أظهره الاقتصاد السعودي خلال عام ٢٠١٢م، حظيت المملكة بإشادة المؤسسات الاقتصادية العالمية الكبرى. فقد أثنى صندوق النقد الدولي على السياسات الاقتصادية للمملكة المتمثلة في استخدام إيراداتها النفطية المرتفعة لتعجيل التقدم نحو إحراز أهداف التنمية المحلية. فقد تم الإعلان عن مبادرات جديدة عام ٢٠١١م لتسريع وتيرة التقدم نحو معالجة القضايا الاجتماعية الملحة، بما في ذلك التوظيف، وتوفير السكن، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما رحب صندوق النقد بما تبذله المملكة من جهود لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط، وعلى جهود الحكومة لتعزيز الرقابة المالية وإدارة المخاطر والتحسينات المدخلة على نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. هذا وقد نوهت مؤسسة التصنيف العالمية (فيتش) على سياسة المملكة المالية والنقدية الحكيمة التي انتهجتها وأبقت على التصنيف الائتماني الذي حصلت عليه المملكة على درجة التميز (AA-) في التصنيف الائتماني العالمي، وذلك على الرغم من الأزمة المالية العالمية التي تمر بها كثير من الدول ومؤسساتها المالية، مما يدل على متانة الاقتصاد والقوة المالية للمملكة وحسن إدارتها لاستثماراتها الخارجية واحتياطياتها من النقد الأجنبي والإشراف المنضبط على القطاع المصرفي. كما أظهر تقرير لمجموعة العشرين بأن المملكة جاءت في المرتبة الأولى بين أعضاء المجموعة في تنفيذ التزامات مجموعة العشرين والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلية والانضباط المالي وإصلاح المؤسسات المالية وتنظيم الأسواق المالية ومقاومة سياسة الحماية التجارية والتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال التنمية.

وفي الختام، فقد قدم الاقتصاد السعودي خلال عام ٢٠١٢م أداءً جديراً بالإشادة، وذلك في ظل بيئة اقتصادية عالمية تزرع تحت وطأة الاختلالات الاقتصادية والمالية. ووفقاً للمؤشرات الحالية، فإنه من المتوقع أن يواصل الاقتصاد السعودي أداءه المتين في الأعوام القادمة، وستستمر الدولة بإذن الله في تنفيذ البرامج والإصلاحات الاقتصادية اللازمة لضمان تحقيق التنمية المستدامة ورفع تنافسية الاقتصاد السعودي.

مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي:

شهد قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية بالمملكة نمواً جيداً خلال عام ٢٠١٢ م ، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي (٨,٣٪). كما تشير الاحصائيات أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والتي تصل الى ١١,٩٪ بالأسعار الثابتة في العام ٢٠١٢ م هي الأكبر من بين جميع القطاعات الانتاجية غير النفطية. ومن جانب آخر ساهم القطاع الصناعي بشكل كبير في زيادة صادرات المملكة من السلع غير النفطية ، حيث بلغت الصادرات السلعية غير النفطية في العام ٢٠١٢ م حوالي ١٨٣ مليار ريال بارتفاع قدره (٤٪) عن ما تم تصديره في عام ٢٠١١ م.

الشكل (١) توزيع مكونات القيمة المضافة للتصنيع في المملكة (٢٠١١م)



المصدر : قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق (٢٠١١م)

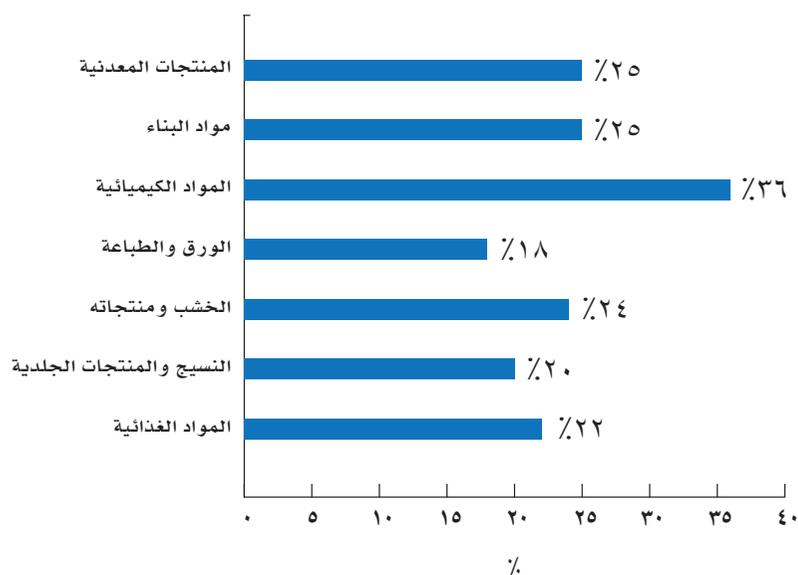
وفي سياق الصورة العامة للقطاع الصناعي ، نلقي فيما يلي نظرة أكثر تفصيلاً لبعض مؤشرات الأداء لهذا القطاع . ونظراً لعدم توفر كامل البيانات المطلوبة لعام ٢٠١٢ م ، فقد قمنا بتحليل البيانات المتوفرة في قاعدة البيانات الصناعية للعام ٢٠١١ م ، حيث توضح الأشكال من (١) إلى (٣) توزيع مكونات القيمة المضافة للصناعة السعودية ولقطاعاتها المختلفة والنسبة المئوية للعمالة الوطنية من إجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية للعام ٢٠١١ م .

فيالنسبة لمؤشر القيمة المضافة ، يوضح الشكل (١) توزيع مكونات القيمة المضافة في القطاع الصناعي للمملكة في العام ٢٠١١ م ، حيث يلاحظ أن الأجور والمرتببات تمثل الجزء الأكبر من إجمالي مكونات القيمة المضافة (٤٠,٠٪) ، تليها الأرباح (٢٧,٧٪) ، ثم الاستهلاكات (٢٦,٦٪) ، فالفوائد (٣,٦٪) ، وأخيراً الإيجارات (٢,١٪) . ويبدل ذلك على إسهام الصناعة بالمملكة في زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق قيمة مضافة تغطي أجور ومرتببات العاملين وتزيد عن ذلك لتساهم في توسيع طاقتها الإنتاجية.

ولإعطاء صورة أكثر تفصيلاً لتوزيع مكونات القيمة المضافة حسب القطاعات الصناعية الرئيسية، يلاحظ من الشكل (٢) أن الأرباح بالإضافة إلى الأجور والمرتببات تستحوذ على أكثر من ٧٠٪ من إجمالي القيمة المضافة في قطاعات الخشب ومنتجاته والمواد الغذائية والمنتجات المعدنية ، وتنخفض هذه النسبة إلى (٦٧,٣٪) في قطاع الورق والطباعة و(٦٦,٧٪) في قطاع النسيج والمنتجات الجلدية و(٦٦,٥٪) في قطاع المنتجات الكيماوية و(٦١,٩٪) في قطاع مواد البناء، وذلك لطبيعة التقنية في هذه القطاعات والتي تعتمد بصورة كبيرة على الغزارة الرأسمالية مما يزيد من نصيب الاستهلاكات فيها بالمقارنة مع القطاعات الصناعية الأخرى.

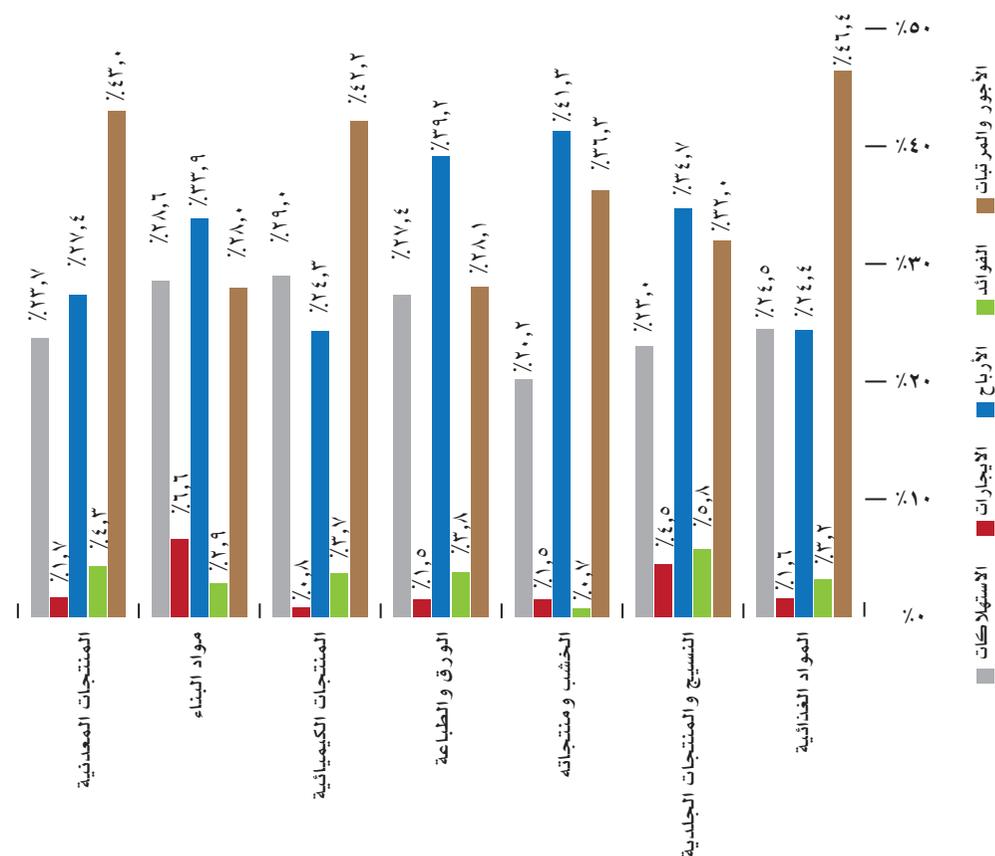
قطاعا المنتجات المعدنية و مواد البناء بنسبة (٢٥%) لكل منهما والخشب ومنتجاته بنسبة (٢٤%) ثم قطاع المواد الغذائية بنسبة (٢٢%) والنسيج ومنتجات الجلدية بنسبة (٢٠%) وأخيراً قطاع الورق والطباعة بنسبة (١٨%). أما في القطاع الصناعي ككل ، فتبلغ نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة حوالي ٢٦%.

الشكل (٣) نسب العمالة السعودية لإجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية (٢٠١١م)



المصدر : قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق ، ٢٠١١م .

الشكل (٢) توزيع مكونات القيمة المضافة حسب القطاعات الصناعية الرئيسية (٢٠١١م)



المصدر : قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق ، ٢٠١١م .

أما بالنسبة لمؤشر نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة في الصناعة فيعتبر أيضاً من المؤشرات ذات الأهمية المتزايدة على صعيد الاقتصاد السعودي . ويظهر الشكل (٣) النسب المئوية للعمالة الوطنية من إجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية في العام ٢٠١١م ، حيث يلاحظ من معدلات عام ٢٠١١م أن قطاع المنتجات الكيميائية يتصدر القطاعات الصناعية الأخرى بنسبة عمالة وطنية تبلغ ٣٦%، يليه



استعراض
أداء الصندوق



فقد بلغت قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٩,٩٤٠) مليون ريال وهي أعلى قيمة من القروض التي اعتمدها الصندوق في عام واحد منذ إنشائه ومرتفعة بنسبة ٢٣٪ عن قيمة اعتمادات الصندوق خلال العام المالي السابق ١٤٣٣/١٤٣٢هـ. كما بلغ عدد القروض المعتمدة خلال عام التقرير (١٣٦) قرضاً بزيادة ١٥٪ عن عدد القروض المعتمدة خلال العام السابق له. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٠١) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٣٥) مشروعاً صناعياً قائماً بلغ إجمالي استثماراتها (٣٠,٩٨٧) مليون ريال. وبلغت قيمة المبالغ التي تم صرفها خلال عام التقرير (٦,٠٥٨) مليون ريال، كما بلغت تسديدات القروض خلال عام التقرير (٤,٣١٠) مليون ريال، وهي أيضاً أعلى قيمة من القروض التي تم تسديدها في عام واحد منذ إنشاء الصندوق في عام ١٣٩٤هـ.

وبصورة إجمالية، فقد بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٣,٤٨٠) قرضاً بقيمة إجمالية قدرها (١٠٥,٤١٥) مليون ريال قدمت للمساهمة في إنشاء (٢,٤٧٢) مشروعاً صناعياً في مختلف أنحاء المملكة. وقد بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات (٧٠,٦٦٢) مليون ريال سدد منها حتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٤١,٥٢٦) مليون ريال، مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من قروض الصندوق ومن الدعم الاستشاري الذي يقدمه لهذه المشاريع في المجالات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية.

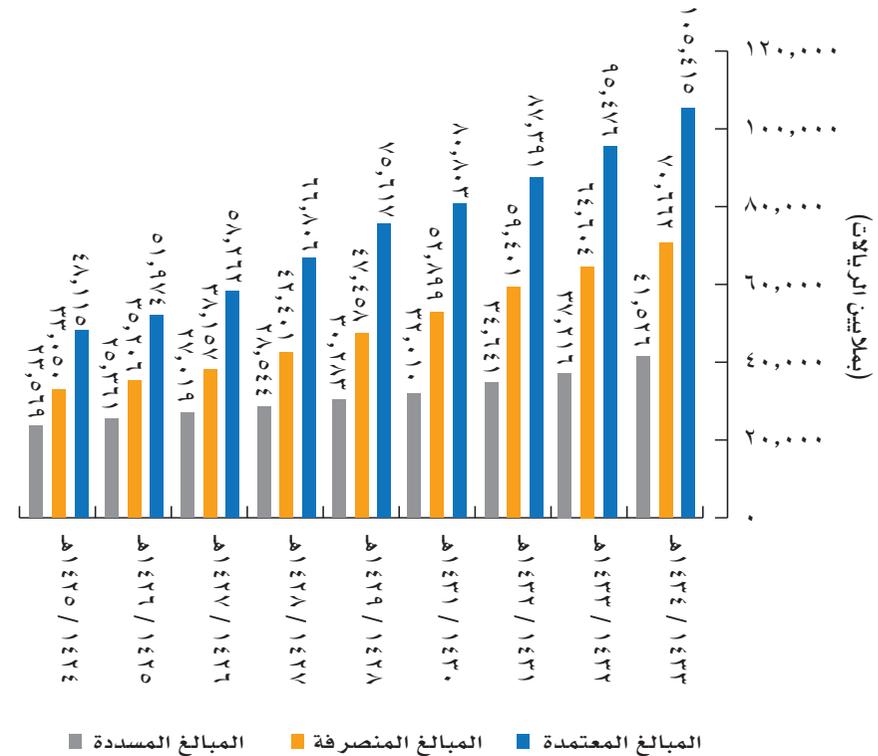
ومما يجدر ذكره أن العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ قد حفل بالعديد من الإنجازات على المستوى الداخلي للصندوق ومن ذلك إنشاء قسم خاص لتقييم طلبات قروض المشاريع الصناعية الصغيرة والذي سيعمل على تسهيل متطلبات الصندوق اللازمة للتقييم وتسريع إجراءات دراسة الطلبات بمهنية تتناسب مع حاجة هذا القطاع مع المحافظة على الأسس الرئيسية اللازمة لاعتماد التمويل مثل جدوى المشاريع التجارية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق. كما قام الصندوق بتفعيل أداء قسم خدمات العملاء وذلك لتسهيل التواصل بين الصندوق والمستثمرين المحليين والأجانب، إضافة إلى تطوير تعاملاته إلكترونياً والربط مع وزارة التجارة والصناعة والتنسيق مع هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) للربط معها إلكترونياً وذلك للمساعدة في تيسير إجراءات العمل التي يطلبها المستثمرون الصناعيون في جميع مناطق المملكة. كما قام الصندوق بمواصلة تطوير تعاملاته إلكترونياً مع عملائه وذلك لتسهيل عملية تقديم طلبات القروض ومعالجتها بأسرع وقت ممكن.

استعراض أداء الصندوق

النشاط الإقراضي للعام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (م٢٠١٢):

واصل صندوق التنمية الصناعية السعودي تحقيق معدلات أداء عالية على جميع المستويات خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (م٢٠١٢) كنتيجة طبيعية للدعم الكبير الذي أولته الدولة - رعاها الله - لهذا الصندوق وغيره من صناديق التنمية بالمملكة، وكنعكاس طبيعي لمتانة الوضع الاقتصادي المحلي الذي عبرت عنه الميزانية العامة للدولة هذا العام، والتي تعتبر أضخم ميزانية في تاريخ المملكة.

الشكل (٤) قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)





أولاً: التوزيع القطاعي للقروض:

باستعراض القطاعات الصناعية الرئيسية

حسب قيمة القروض المعتمدة لها يتضح ما يلي :

الصناعات الكيماوية:

حجم القروض التراكمية :

لا يزال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٤١,٨٨١) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٤٠٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

والآخر قيمته (٣١٣) مليون ريال للمساهمة في إنتاج ثنائي أمينات الجليكول والمورفولين ومنتجات ثانوية مثل أمين سي - ١١ وأمين سي - ١٠ ورواسب المورفولين، وقرض ثالث قيمته (٣١٠) مليون ريال للمساهمة في إقامة مصنع في ينبع لإنتاج إطارات سيارات ركاب وإطارات حافلات صغيرة، وقرض رابع قيمته (٢٠٣) مليون ريال للمساهمة في إقامة مصنع في الرياض لإنتاج غاز بترول مسال (LPG).

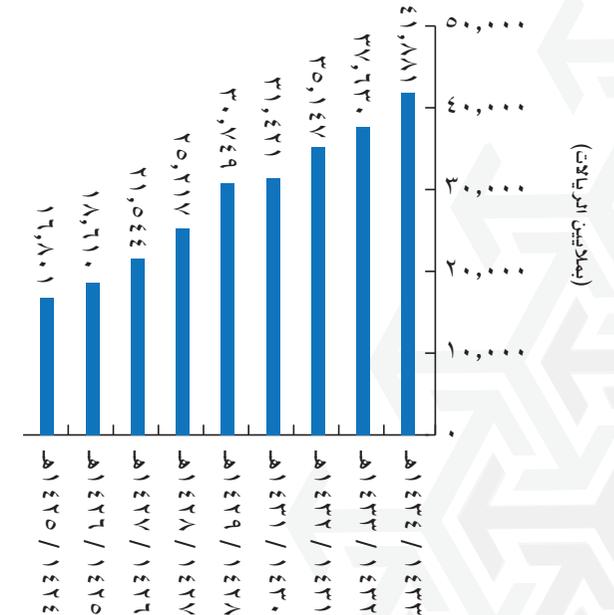
كما شملت قروض التوسعة ثلاثة قروض لتوسعة ثلاثة مصانع في الجبيل أحدها قيمته (٥٩٢) مليون ريال للمساهمة في إنتاج بولي ترفثيالات الإيثيلين والثاني قيمته (٥٣٠) مليون ريال للمساهمة في إنتاج حامض التيرفثاليك النقي والثالث قيمته (٥٢٨) مليون ريال لإنتاج البارازايلين، بالإضافة إلى قرض قيمته (١١٦) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام لإنتاج رقائق تغليف شفافة.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ :

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٣٥) قرضاً تمثل حوالي ٢٦٪ من إجمالي عدد القروض المعتمدة خلال العام، وقد بلغت قيمة هذه القروض (٤,٢٥١) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٤٣٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض المعتمدة خلال العام، وقد قدمت هذه القروض لهذا القطاع خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة (٢٤) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١١) مشروعاً صناعياً قائماً.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ قرضان لإقامة مصنعين في الجبيل أحدهما قيمته (٦٠٠) مليون ريال للمساهمة في إنتاج بوليمرات فائقة الامتصاص،

الشكل (٥) القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الكيماوية (بملايين الريالات)



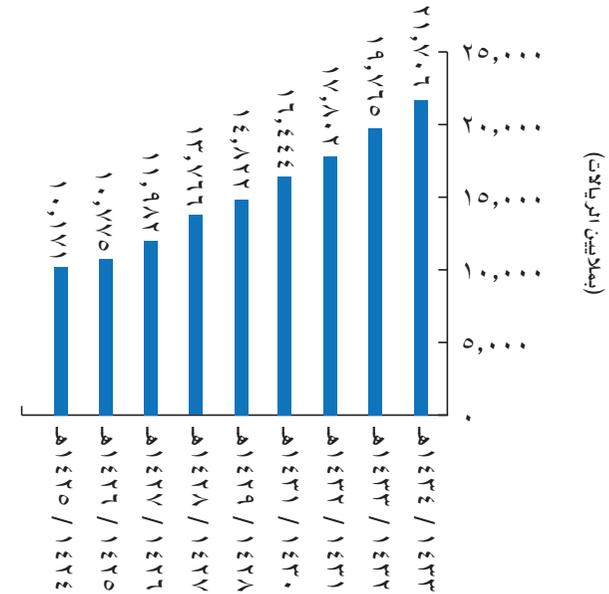


الصناعات الهندسية:

حجم القروض التراكمية:

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ إذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له (٢١,٧٠٦) مليون ريال أي ما يمثل ٢٠٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق.

الشكل (٦) القيمة التراكمية للقروض للصناعات التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الهندسية (بملايين الريالات)



المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ:

اعتمد الصندوق لهذا القطاع (٣٧) قرضاً بلغت قيمتها (١,٩٤٢) مليون ريال أي ما يربو على ٢٦٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ وحوالي ٢٠٪ من إجمالي قيمتها، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير، وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٣٠) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة سبعة مشاريع صناعية قائمة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ قرض قيمته (٩٠٠) مليون ريال لإقامة مصنع في رأس الخير لإنتاج

خام البوكسايت وألومينا، وقرضان آخران لإقامة مصنعين في الدمام أحدهما لبناء وإصلاح السفن بقرض قيمته حوالي (١٨٨) مليون ريال والآخر لإنتاج محولات الطاقة الكهربائية بقرض قيمته حوالي (٥٧) مليون ريال، بالإضافة إلى قرض قيمته (١٢٥) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج كتل حديدية.

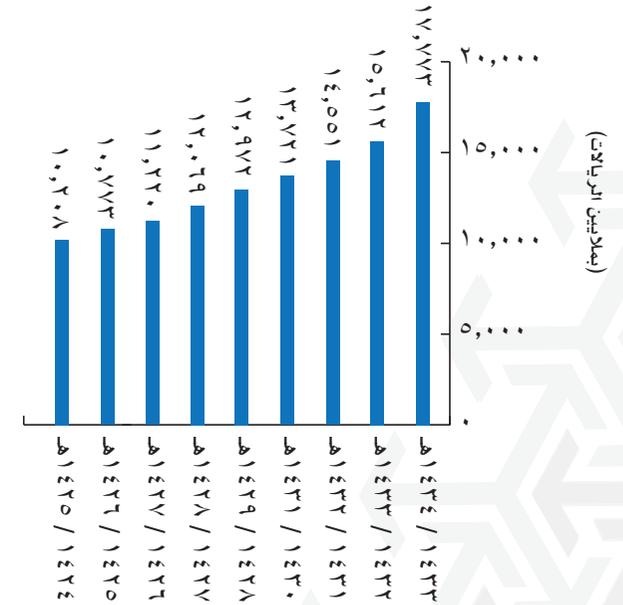
كما شملت قروض التوسعة قرضين قيمتهما (١٤٥) مليون ريال لتوسعة مصنع للأنايب الحديدية في الدمام لإنتاج أنابيب مثنية وأنابيب الصلب وتسنين أنابيب الصلب وتبطين الأنابيب من الداخل، بالإضافة إلى قرض قيمته (٥٩) مليون ريال لتوسعة مصنع في منطقة الخمرة جنوب جدة لإنتاج كتل صلب وقضبان حديد التسليح وقضبان سلكية.

الصناعات الاستهلاكية:

حجم القروض التراكمية:

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض التراكمية المعتمدة له، إذ بلغت قيمتها حتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (١٧,٧٧٣) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ١٧٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية الفترة المذكورة.

الشكل (٧) القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الاستهلاكية (بملايين الريالات)



ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (٥٩٠) مليون ريال لإقامة مصنع في حائل لإنتاج دجاج كامل (مبرد) ودجاج كامل (مجمد) وقطع دجاج طازجة وصدور دجاج بدون عظم ومنتجات ثانوية مثل أحشاء ومخلفات الدجاج، بالإضافة إلى قرضين لإقامة مصنعين لإنتاج الأعلاف أحدهما قيمته حوالي (٢١٤) مليون ريال لإقامة مصنع في الدمام لإنتاج أعلاف الماشية، والآخر قيمته (٩٦) مليون ريال لإقامة مصنع في الخرج لإنتاج أعلاف ماشية وأعلاف دواجن وأعلاف أخرى. وقرض آخر قيمته (٣٥) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج كاتشاب ومايونيز وصلصة طماطم وصلصات أخرى.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ:

بلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٣٦) قرصاً بلغت قيمتها (٢,١٦١) مليون ريال أي ما يمثل ٢٦٪ من عدد القروض وحوالي ٢٢٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال العام، وقد قدمت القروض المعتمدة لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (٢٩) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة سبعة مشاريع قائمة.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ:

اعتمد الصندوق لهذا القطاع قرضين خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ بقيمة (٤٢٩) مليون ريال تقريباً أحدهما للمساهمة في إقامة مصنع في حائل لإنتاج أسمنت بورتلاندي عادي وأسمنت مقاوم للكبريت، والآخر لتوسعة مصنع للأسمنت في نجران لإنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية من الحرارة المهدرة المتولدة من مرافق الإنتاج.

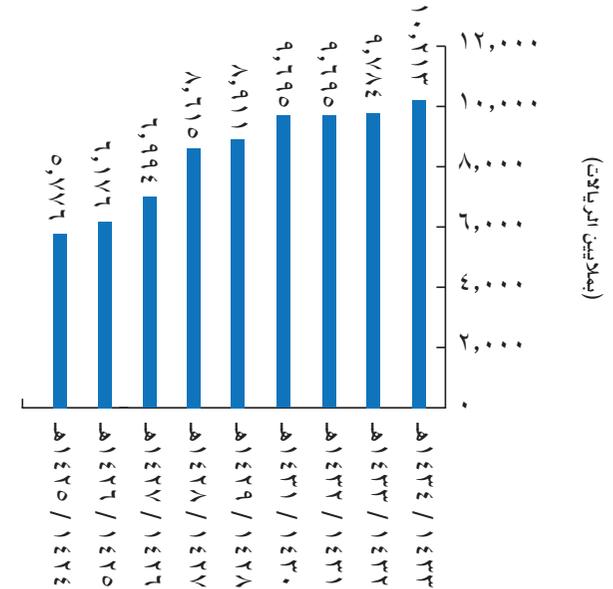
صناعة الأسمنت:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع الأسمنت منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (١٠,٢١٣) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٠٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٣٠٠) مليون ريال لتوسعة مصنع في ينبع يقوم بإنتاج زيت فول الصويا وزيت نباتي خام وزيت نباتي مكرر وأعلاف مركبة. وقرضاً قيمته (١١٥) مليون ريال لتوسعة مصنع في الخرج يقوم بإنتاج عصائر متنوعة وحليب طويل الأجل وأجبان مربعة الشكل، بالإضافة إلى قرض قيمته (٧٨) مليون ريال لتوسعة مصنع في الرياض يقوم بإنتاج علب المنتجات الغذائية طويلة الأجل وأغظيتها.

الشكل (٨) القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة الأسمنت (بملايين الريالات)

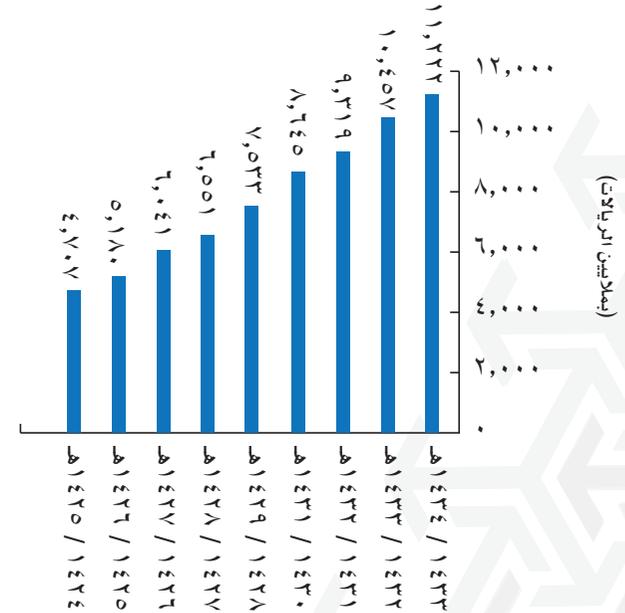


صناعة مواد البناء الأخرى:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء الأخرى حتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (١١,٢٢٢) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١١٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

الشكل (٩) القيمة التراكمية للقروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى (بملايين الريالات)



المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ:

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (١٩) قرضاً لهذا القطاع بلغت قيمتها (٧٦٥) مليون ريال، أي ما يمثل ١٤٪ من عدد القروض وحوالي ٨٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال العام، وقدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (١٢) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة سبعة مشاريع صناعية قائمة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ قرض قيمته حوالي (٥١) مليون ريال لإقامة مصنع في الخرج لإنتاج بلوك خرساني خلوي عازل وألواح خرسانية خلوية عازلة، وقرضان آخران قيمتهما (٤١) مليون ريال لإقامة مصنعين لإنتاج الخرسانة الجاهزة أحدهما في حائل والآخر في المدينة المنورة. بالإضافة إلى قرض قيمته (١٣) مليون ريال لإقامة مصنع في عرعر لإنتاج بلاط الأرصفة وبردورات أسمنتية.

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٢٠٥) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج الألياف الزجاجية، وقرضين آخرين قيمتهما حوالي (١٢٢) مليون ريال لتوسعة مصنعين لإنتاج الطوب الأحمر أحدهما في بحرة جنوب جدة والآخر في خليص شمال شرق جدة، بالإضافة إلى قرض قيمته (٨٠) مليون ريال لتوسعة مصنع في ينبع يقوم بإنتاج ألواح الزجاج.

الصناعات الأخرى:

حجم القروض التراكمية :

بلغ إجمالي قيمة القروض التراكمية التي اعتمدها

الصندوق لقطاع الصناعات الأخرى منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢,٦٢٠) مليون ريال، أي ما يمثل ٢٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق وهو بذلك في المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة.

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ:

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ سبعة قروض قيمتها (٣٩٢) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٤٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة السادسة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة خمسة مشاريع صناعية جديدة وتوسعة مشروعين صناعيين قائمين.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع خلال العام وفي إطار تمويل الصندوق لمشاريع خدمات المساندة للقطاع الصناعي، قرض قيمته (١٣٩) مليون ريال لإقامة مصنع في الظهران لإنتاج مياه تبريد لتزويد العديد من المكاتب والمباني الخدمية والصناعية والسكنية بالمياه المبردة لأغراض التكييف المركزي، وقرض آخر قيمته (٦٠) مليون ريال لإنشاء مجمع سكني للعمال في المدينة الصناعية الثانية بالرياض، بالإضافة إلى قرض قيمته (٣٨) مليون ريال لإنشاء مباني مصانع نموذجية ومبنى مكاتب وخدمات في المدينة الصناعية الثانية بالدمام.

كما شملت قروض التوسعة قرضين قيمتهما حوالي (١٣٢) مليون ريال لتوسعة مرفق في ينبع لتخزين البتروكيماويات ومواد بترولية سائلة.

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال

عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ:

بلغ عدد المشاريع الصناعية الممولة من الصندوق التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٥٦) مشروعاً صناعياً منها (٣٠) مشروعاً جديداً و(٢٦) مشروع توسعة تفاضيلها كما يلي:

القطاع	عدد المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام	عدد العمالة المقدرة
الصناعات الهندسية	١٧	١,٧٦٣
الصناعات الاستهلاكية	١٦	٣,٠٧٢
الصناعات الكيماوية	١٥	١,٤٠٩
صناعة مواد البناء الأخرى	٥	٦٤٢
صناعة الأسمت	٢	١,٤٦٦
الصناعات الأخرى	١	١٥
المجموع	٥٦	٨,٣٦٧

ثانياً التوزيع الجغرافي للقروض:

باستعراض التوزيع الجغرافي لعدد وقيمة القروض الإجمالية المعتمدة حسب مناطق المملكة المختلفة يتضح ما يلي:

منطقة الرياض:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة الرياض (١,٢٧٠) قرصاً لتمويل (٨٨٨) مشروعاً صناعياً أي ما يمثل حوالي ٣٦% من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه حتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة غير أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها (٢٠,٨٥٦) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٢٠% من إجمالي اعتمادات الصندوق.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ:

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٤٧) قرصاً لمشاريع تقع في منطقة الرياض أي ما يمثل حوالي ٣٥% من عدد القروض المعتمدة خلال العام، وقد قدمت هذه القروض لإقامة (٣٣) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (١٤) مشروعاً صناعياً قائماً. وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال عام التقرير، إذ بلغت قيمتها (١,٥٤٧) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٦% من إجمالي قيمة قروض الصندوق المعتمدة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ.

منطقة مكة المكرمة:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة مكة المكرمة (٨٧٧) قرصاً بقيمة إجمالية قدرها (١٦,٨٦٠) مليون ريال لتمويل (٥٩٦) مشروعاً صناعياً، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ بنسبة ٢٥% من إجمالي عدد القروض و١٦% من إجمالي قيمتها.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ:

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (١٩) قرصاً بقيمة (٦٧٤) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة مكة المكرمة، أي ما يمثل ١٤% من عدد القروض وحوالي ٧% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد القروض وفي المرتبة الخامسة من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ.

المنطقة الشرقية:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية (٩٨٤) قرصاً لإقامة (٦٩٨) مشروعاً بقيمة (٤٨,٠٨٦) مليون ريال، أي ما يمثل ٢٨% من إجمالي عدد القروض و٤٦% من إجمالي قيمتها، وبذلك تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ:

اعتمد الصندوق خلال ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (١٦) قرصاً لمشاريع تقع في منطقة المدينة المنورة قيمتها (٢,٥٥٨) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ١٢٪ من عدد القروض و ٢٦٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد القروض والمرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام، وقد قدمت هذه القروض لإقامة تسعة مشاريع جديدة وتوسعة سبعة مشاريع قائمة. وتأتي هذه النسبة العالية من قيمة القروض بمنطقة المدينة المنورة مقارنة بعددها من ضخامة متوسط الاستثمار في المشاريع التي تقام بمدينة ينبع الصناعية التي تتبع لمنطقة المدينة المنورة.

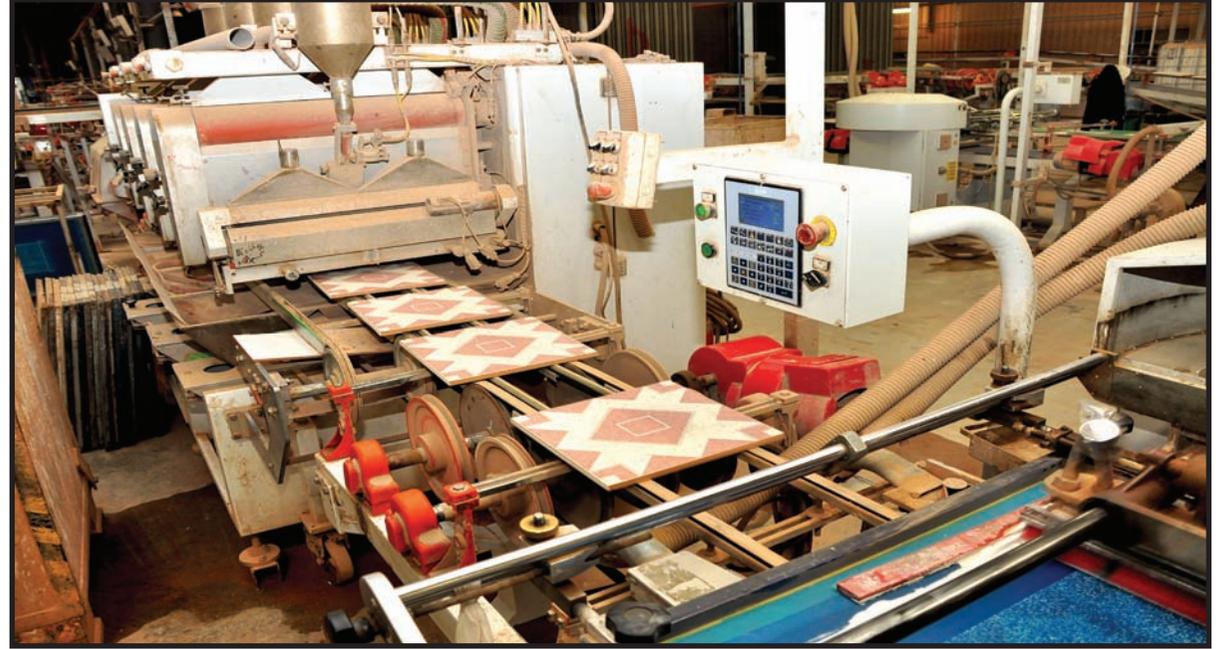
منطقة القصيم:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٥٧) مشروعاً في منطقة القصيم (٦٨) قرصاً بقيمة (١,٣٧٧) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٢٪ من إجمالي عدد القروض و ١٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة القصيم في المرتبة الخامسة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ:

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ قرصين قيمتهما (٣٦) مليون ريال لإقامة مصنعين جديدين في منطقة القصيم أحدهما لإنتاج أنابيب حديدية كهربائية وأنابيب كهربائية من البني في سي وحوامل كابلات ولوحات توزيع وعلب حديدية للاستخدامات الكهربائية، والآخر لإنتاج أعلاف الدواجن.



منطقة المدينة المنورة:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (١٠٠) مشروع تقع في هذه المنطقة حتى عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (١٣٦) قرصاً بقيمة (١١,٩٥٧) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٤٪ من إجمالي عدد القروض و ١١٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ:

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٣٩) قرصاً بقيمة (٣,٨٤٣) مليون ريال لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية، وهي بذلك تأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض المعتمدة وفي المرتبة الثانية من حيث عددها بنسبة ٣٩٪ من قيمة القروض وحوالي ٢٩٪ من عدد القروض المعتمدة خلال عام التقرير. وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (٣٠) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة تسعة مشاريع صناعية قائمة.

مناطق المملكة الأخرى:

حجم القروض التراكمية:

بلغ إجمالي عدد القروض التراكمية التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (١٣٣) مشروعاً تقع في مناطق المملكة الأخرى حتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (١٤٥) قرصاً قيمتها (٦,٢٨٠) مليون ريال، أي ما يمثل ٤% و ٦% من إجمالي عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام التقرير.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (١٣) قرصاً قيمتها (١,٢٨١) مليون ريال للمساهمة في إقامة (١٢) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة مشروع صناعي واحد، وتتوزع هذه المشاريع بواقع أربعة مشاريع في حائل وثلاثة مشاريع في عسير ومشروعين في كل من تبوك وعرعر ومشروعين في نجران أحدهما مشروع توسعة لمصنع قائم.

ثالثاً: تمويل المشاريع المختلطة:

دأب الصندوق منذ إنشائه على تشجيع قيام المشاريع الصناعية المختلطة، وخاصة مع الشركات العالمية العريقة وذلك لإيمانه العميق بأن عناصر نجاح هذه المشاريع متوفرة في المملكة. ونظراً لقناعة الصندوق بأن الاستثمار الأجنبي المباشر آلية فعالة لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة للمملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين بالإضافة إلى الدور المهم الذي يقوم به في فتح الأسواق الخارجية للمنتجات الوطنية، فإن الصندوق لا يشترط وجود شركاء سعوديين في هذه المشاريع بل يقوم أيضاً بتمويل المشاريع التي يملكها أجنبياً بالكامل ويتعامل معها بنفس الأسس التي يتعامل بها مع المشاريع التي يملكها أو يساهم فيها مستثمرون سعوديون. بلغ عدد المشاريع المختلطة التي اعتمد الصندوق

تمويلها منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٦٦٦) مشروعاً أي ما يمثل ٢٧% من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة، كما بلغت قيمة القروض المعتمدة لهذه المشاريع المختلطة (٤١,١٠٨) مليون ريال أي ما يمثل ٣٩% من إجمالي قيمة قروض الصندوق، وتمثل مساهمة الشريك الأجنبي في هذه المشاريع ٣٤% من رأس مالها.

ومما يجدر ذكره أن (١١٥) مشروعاً من هذه المشاريع تبلغ قيمة القروض المعتمدة لها (١٠,٥٧٩) مليون ريال قد أصبحت مملوكة بالكامل للمستثمرين السعوديين بعد شرائهم حصص الشركاء الأجنب فيها وذلك بعد أن حققت هذه المشاريع النجاح المنشود وقامت بتسديد ما عليها من قروض.

ويأتي قطاع الصناعات الكيماوية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ وذلك لضخامة الاستثمار في مشاريع هذا القطاع، إذ بلغت حصته منها ٥٣% يليه قطاع

الصناعات الهندسية الذي بلغت حصته ٣١% ثم قطاع الصناعات الاستهلاكية بحصة ٩%.

وبالنسبة لعام التقرير ١٤٣٣/١٤٣٤هـ، اعتمد الصندوق (٢٤) قرصاً لإقامة (٢٠) مشروعاً صناعياً مختلطاً جديداً وتوسعة أربعة مشاريع صناعية مختلطة قائمة. وقد بلغت قيمة هذه القروض (٣,٢١٨) مليون ريال، أي ما يمثل ٣٢% من اعتمادات الصندوق خلال العام. وقد توزعت قروض المشاريع المختلطة الجديدة بواقع تسعة قروض لقطاع الصناعات الهندسية وخمسة قروض لقطاع الصناعات الكيماوية وثلاثة قروض لقطاع الصناعات الاستهلاكية وقرضين لقطاع مواد البناء وقرض واحد لقطاع الصناعات الأخرى.

وقد وفرت المشاريع المختلطة المعتمدة خلال العام فرص عمل جديدة لاستيعاب (٣,٣٧٥) موظفاً وعاملاً أي ما يمثل ١٧% من إجمالي فرص العمل التي توفرها المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ والتي تبلغ (١٩,٨٤٧) فرصة عمل.



برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

واصل برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوره المتميز في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، وذلك إيماناً منه بالدور الرئيسي الذي يلعبه البرنامج في خدمة المجتمع، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وإيجاد فرص عمل جديدة تساهم في تقليل معدلات البطالة في المملكة.

وشهد العام السابع لانطلاق البرنامج أداءً متميزاً، إذ اعتمدت إدارة البرنامج خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) عدد (١,٦٧٠) كفالة مقابل (١,٢٠٨) كفالة تم اعتمادها خلال العام السابق، بمعدل نمو بلغت نسبته (٣٨٪)، وبقيمة إجمالية للكفالات بلغت (٩٤٩,٤) مليون ريال مقابل (٦٣٥,٤) مليون ريال خلال العام السابق، بزيادة بلغت نسبتها (٤٩٪)، في حين بلغت قيمة التمويل المقدم من البنوك المشاركة مع البرنامج (١,٧٦٨) مليون ريال مقابل (١,٢٨٣) مليون ريال العام السابق بزيادة بلغت نسبتها (٣٨٪).

وتصدر قطاع التشييد والبناء (المقاولات) مجموع الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) بعدد (٩٢٢) كفالة، بقيمة إجمالية للكفالات قدرها (٤٦١) مليون ريال، بنسبة (٥٥٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(٤٩٪) من قيمتها، يليه في الأهمية قطاع التجارة بعدد (٢٢٥) كفالة، وبقيمة (١٣٨) مليون ريال، بنسبة (١٣٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(١٥٪) من قيمتها، وقطاع الصناعة بعدد (٢١٩) كفالة وبقيمة (٢٥٠) مليون ريال، بنسبة (١٣٪) من إجمالي عدد الكفالات و(٢٦٪) من قيمتها، ثم قطاع خدمات المال والأعمال بعدد (١٤٥) كفالة، وبقيمة (٨٤) مليون ريال، بنسبة (٩٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(٩٪) من قيمتها. أما باقي الكفالات وعددها (١٥٩) كفالة، فقد وزعت بين القطاعات التالية: خدمات اجتماعية وجماعية وشخصية (٨٠)، النقل والتخزين والتبريد (٦٢)، الزراعة والصيد وفروعها (٨)، الكهرباء والغاز والماء وفروعها (٦)، المناجم والبتروول وفروعها (٣).

وفي إطار تحقيق هدف التنمية المتوازنة، فقد حرصت إدارة البرنامج على استفادة جميع المناطق الإدارية بالمملكة من البرنامج، وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال هذا العام بعدد (٧٦٨) كفالة بقيمة (٤٣١) مليون ريال، تليها المنطقة الشرقية بعدد (٣٧٤) كفالة بقيمة (٢٣٥) مليون ريال، ثم منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة بعدد (٢٦٩)

كفالة بقيمة (١٤٤) مليون ريال، ومنطقة القصيم في المرتبة الرابعة بعدد (٦٧) كفالة، ثم منطقة نجران بعدد (٦٥) كفالة، وباقي المناطق الأخرى بعدد (١٢٧) كفالة، ومن الملاحظ أن اعتمادات هذا العام غطت معظم مناطق المملكة الإدارية.

وبالنسبة لجهات التمويل المشاركة مع البرنامج، فقد تصدر البنك الأهلي التجاري كافة البنوك والمصارف التجارية المشاركة مع البرنامج من حيث عدد الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال هذا العام بعدد (٥٢١) كفالة، بلغت قيمتها الإجمالية (٢٠١) مليون ريال ونسبة (٣١٪) من إجمالي عدد الكفالات المعتمدة و(٢١٪) من قيمتها، ويأتي في المرتبة الثانية بنك الرياض بعدد (٣٨٨) كفالة بقيمة (٢٧٣) مليون ريال، بنسبة (٢٣٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(٢٩٪) من قيمتها، ثم البنك العربي الوطني في المرتبة الثالثة من حيث العدد (٢٥٨) كفالة بقيمة (١٢٠) مليون ريال بنسبة (١٥٪) من إجمالي عدد الكفالات، و(١٣٪) من قيمتها، وباقي البنوك بعدد (٥٠٣) كفالة بقيمة (٣٥٥) مليون ريال بنسبة (٣٠٪) من إجمالي عدد الكفالات و(٣٧٪) من قيمتها.

ومنذ انطلاقة البرنامج عام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م) حتى نهاية عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) اعتمدت إدارة البرنامج عدد (٤,٧٦٥) كفالة استفادت منها (٢,٩٠٩) منشأة صغيرة ومتوسطة، وبقيمة إجمالية للكفالات بلغت (٢,٣٠٤) مليون ريال مقابل اعتماد للتمويل بلغت قيمته الإجمالية (٤,٨٣٦) مليون ريال.

وشهد العام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) تسجيل عدد (٥) كفالات بقيمة مليون ريال لصالح البنوك المشاركة مع البرنامج، وبذلك ارتفع عدد الكفالات المسجلة منذ انطلاقة البرنامج حتى نهاية عام ٢٠١٢م إلى (٤٣) كفالة بقيمة إجمالية قدرها (١٨,٥) مليون ريال، منها (١٨) كفالة للبنك السعودي البريطاني و(١٧) كفالة للبنك الأهلي التجاري، و(٤) كفالات لبنك الرياض، و(٣) كفالات لمصرف الراجحي، وكفالة واحدة لبنك البلاد.

وجدير بالذكر أن نشاط البرنامج لم يقتصر على إصدار الكفالات لتوفير التمويل اللازم لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بل امتد ليشمل جانب التدريب والتثقيف والتطوير لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة والجهات ذات العلاقة وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي والمعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي وبمشاركة البنوك والمصارف السعودية والغرف التجارية الصناعية بالمملكة. ومنذ بداية نشاط التدريب في

جدول يوضح عدد وقيمة الكفالات المعتمدة وعدد المنشآت المستفيدة حسب جهات التمويل

البرنامج وحتى نهاية العام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م) ، نفذ البرنامج عدد (٥٩) دورة تدريبية في مختلف مناطق المملكة الإدارية ، تحت مسمى (أساسيات البداية في تشغيل وإدارة الأعمال التجارية) موجهة إلى أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، استفاد منها عدد (١,٤٠٠) متدرباً من بينهم (١,٠٤٥) متدرباً و(٣٥٥) متدربة. كما نظم البرنامج عدداً من الفعاليات التثقيفية تحت مسمى (يوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة) بالتعاون مع الغرف التجارية والبنوك المشاركة لتعريف أصحاب المنشآت بالبرنامج، وشروطه، ومستلزمات وآليات العمل، بالإضافة إلى المشاركة في العديد من المنتديات والملتقيات والمعارض الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الإجمالي منذ انطلاقة البرنامج			المعتمد خلال عام ٢٠١٢م			جهات التمويل		
عدد المنشآت	المبالغ بآلاف الريالات		عدد المنشآت	المبالغ بآلاف الريالات				
	قيمة التمويل	قيمة الكفالات		قيمة التمويل	قيمة الكفالات			
٧٣٩	٩٢١,٥٧٥	٥٣١,٦٠١	١٣٨١	٢٢٩	٣١١,٥٨٩	٢٠٠,٧٧٠	٥٢١	البنك الأهلي التجاري
٩٣٦	١,٤٦٣,١٥٨	٦٦٩,٣٢٤	١٣١٥	٢٧٣	٥٣١,٥٦٥	٢٧٣,٥٧١	٣٨٨	بنك الرياض
٢٧٦	٩٢٠,٤٥٥	٢٩٩,٨٤٨	٧١٢	٨٦	٣٤٦,٤٠٧	١١٩,٦٩٨	٢٥٨	البنك العربي الوطني
٤٤٠	٦٥٠,١٢٤	٣٤٨,٤٣٢	٦٣٢	١٣٢	٢١٦,٢٠٣	١٤٠,٥٨٠	١٩٠	مصرف الراجحي
١٤٠	٢١٣,٨٢٨	١٠٣,١٩٦	١٩٢	٤٦	٨١,٧٢٤	٤٥,٠٢٩	٦٨	مجموعة سامبا المالية
٣٣	٦٤,٠٠٠	٣٩,٢٥٩	٨٥	٢٤	٤٢,٥٠٠	٢٩,٩٨٦	٦٤	بنك الجزيرة
٥٩	١١٣,٤٠٩	٥٣,١٢١	٨٧	٤٠	٦٩,٩٨٩	٣٦,٢٦٦	٥٨	بنك البلاد
٩٣	١٤٨,٤٩٤	١٠١,٤٣٥	١٠٩	٤٦	٧٨,٧٤٤	٥٦,٨١١	٥٥	البنك السعودي الهولندي
٢٩	٦٦,٢٣٢	٣٣,٥٠٦	٥٠	٢٢	٥٤,٨٦١	٢٦,٢٠١	٤٢	البنك السعودي للاستثمار
١٠٨	١٥٦,٧٦١	٧٧,٣٦٧	١٢١	١٠	١٣,٩٩٧	٩,٤٦٢	١٣	البنك السعودي البريطاني
٥٦	١١٨,٠٩٥	٤٧,٢٧٤	٨١	١٠	٢٠,٤٣١	١١,٠٤٠	١٣	البنك السعودي الفرنسي
٢٩٠٩	٤,٨٣٦,١٣٢	٢,٣٠٤,٣٦٣	٤٧٦٥	٩١٨	١,٧٦٨,٠١٠	٩٤٩,٤١٤	١٦٧٠	الإجمالي

القوى البشرية والتدريب



تمكنت إدارة الصندوق من خلال برامجها المدروسة من استقطاب وتوظيف الكفاءات السعودية المؤهلة في مختلف المهن والتخصصات ذات العلاقة بطبيعة العمل بالصندوق، حيث ترتبط عمليات التوظيف ببرامج تطوير الكفاءات والتدرج الوظيفي التي تغطي مجالات التحليل المالي، مراجعة الحسابات، تقنية المعلومات، الدراسات الاقتصادية والإحصائية، التسويق، المحاسبة المستندية والعلوم المالية، الإدارة، الدراسات والاستشارات الفنية، تحليل المعلومات، الدراسات القانونية وغيرها .

وقد بلغ عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها للموظفين السعوديين في الداخل والخارج خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٥٢٣) برنامجاً تدريبياً بما في ذلك الدورات الأساسية المتخصصة والماجستير والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات المهنية والدورات التدريبية الداخلية بالصندوق، إذ تم تدريب (٥٦٤) موظفاً سعودياً بما يتماشى مع متطلبات حاجة العمل ومواقيت الدورات التدريبية بالداخل والخارج، حيث حصل (١٠٤) موظفاً منهم على دورات أساسية تخصصية بما في ذلك شهادة الماجستير ودورات اللغة الإنجليزية المكثفة في الخارج بينما حصل (٣٩٦) موظفاً سعودياً على دورات قصيرة خارج المملكة و (١٣٨) موظفاً حصلوا على دورات قصيرة داخل المملكة في الوقت الذي حصل فيه (٥٣١) موظفاً سعودياً على دورات قصيرة داخل الصندوق إضافة إلى حصول (٨١) موظفاً سعودياً جامعياً على التدريب العملي المهني على رأس العمل بمختلف إدارات الصندوق .

وقد دأب الصندوق على توظيف علاقاته الطيبة مع العديد من المؤسسات المالية المشابهة داخل وخارج المملكة لتسقل قدرات موظفيه المهنيين السعوديين من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات التخصصية المهنية والندوات وحلقات النقاش العملية التي تشارك فيها تلك الجهات بما يكفل تبادل المعارف المهنية والخبرات العملية المتخصصة مما كان لها أثرها الفعال في الارتقاء بقدرات الكوادر السعودية الذي انعكس إيجاباً على أداء الصندوق العام .

ونظراً لما يتمتع به الصندوق من أنظمة إدارية ومالية متطورة فقد تمكن من تنفيذ برامجه المضرة لتوظيف السعوديين خلال العام المالي ١٤٣٣/١٤٣٤هـ حيث تم توظيف (١٤٥) موظفاً سعودياً في إطار الميزانية المعتمدة تلبية لمتطلبات حاجة العمل بمختلف إدارات الصندوق .

المدير العام

علي بن عبدالله العايد

علي بن عبدالله العايد



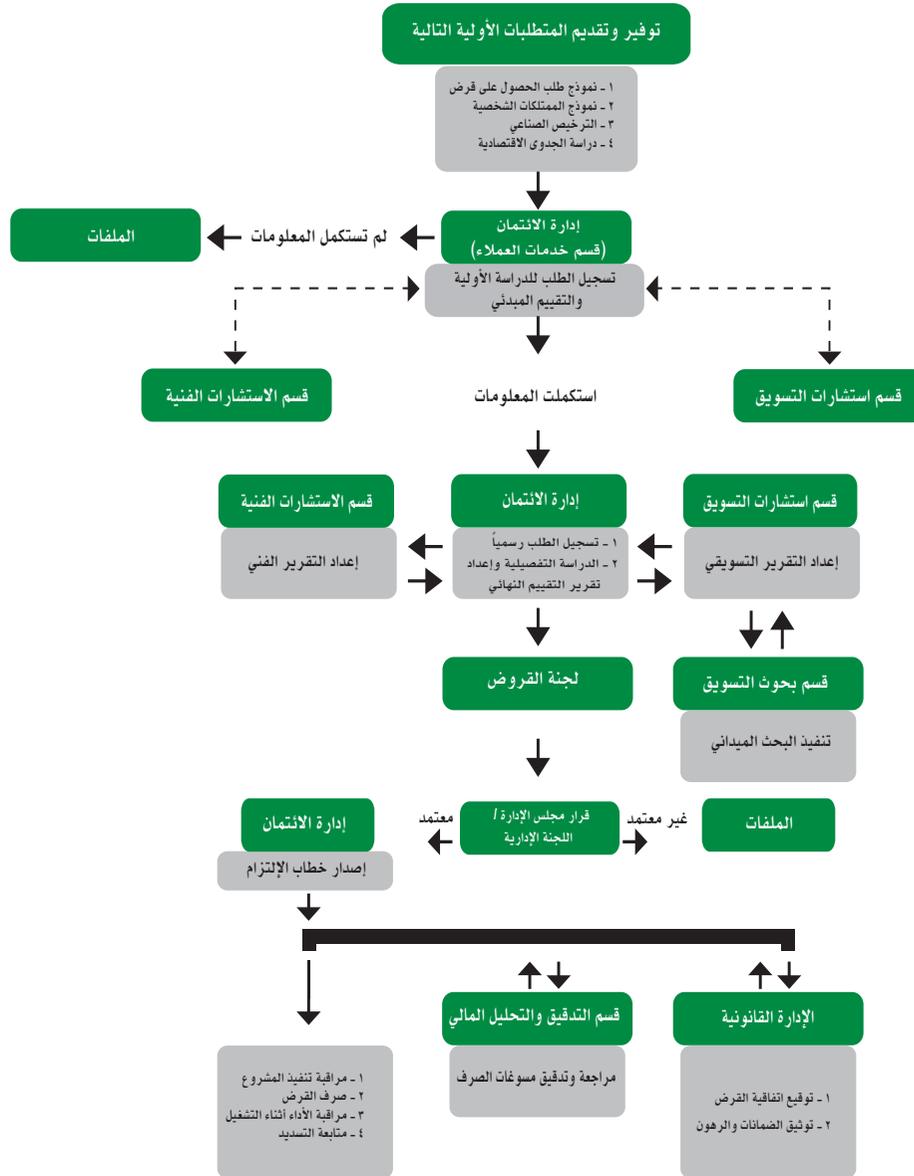
دورة تقييم المشاريع الصناعية
و الهيكل التنظيمي للصندوق

دورة تقييم المشاريع الصناعية

تحرص إدارة الصندوق على توفير خدماتها الإقراضية والاستشارية للمستثمرين في القطاع الصناعي بالسرعة والفعالية اللازمتين ، لذا فإنها تعمل باستمرار على تطوير الإجراءات والأنظمة واللوائح الخاصة بالنشاط الإقراضي للصندوق ليستمر في تميزه بين مؤسسات التمويل المماثلة في سائر أنحاء العالم .

وتتبلور هذه الجهود جميعها في دورة تقييم المشروع المعتمدة التي تخضع من حين لآخر لتعديلات تملئها ظروف التطبيق العملي ، مع الأخذ بعين الاعتبار أحدث التطورات في مجال التنظيم الإداري والتحليل المالي والتقدم التقني .

ويوضح المخطط التوضيحي التالي دورة المشروع المعمول بها حالياً لدى الصندوق لعمليات دراسة وتقييم ومتابعة تنفيذ مشاريع الإقراض ، وعمليات صرف الالتزامات المالية للمشاريع ومتابعة تسديد مستحقات الصندوق من قبل المقترضين :



ملاحظات :

١. تتوقف فترة التقييم على مدى تجاوب مقدم الطلب وسرعة تقديمه للمعلومات المطلوبة.
٢. تخضع مشاريع التوسعة لنفس المراحل السابقة مع اختصار بعضها.

إدارة تحت المجره الإدارة والعمليات:

تعتبر إدارة الإدارة والعمليات من الإدارات الرئيسية بالصندوق حيث تتولى مسؤولية إدارة السياسات المالية والإدارية من خلال العمل على وضع اللوائح المالية والإدارية والعمل على تطبيقها بكفاءة وفاعلية مع استثمار الموارد المالية الفائضة لتحقيق الأهداف الرئيسية للصندوق وتضطلع الإدارة والعمليات بعدة مهام ومسؤوليات يمكن تلخيصها فيما يلي :

- العمل على خفض التكاليف وزيادة الإيرادات وذلك بتوجيه الموارد المالية للصندوق بالاتجاه الصحيح.
- إدارة السيولة بشكل يحقق التوازن الأمثل بين متطلبات الإقراض و استثمار فائض الأموال.
- إصدار الميزانيات الربع السنوية و السنوية للصندوق.
- توفير البيانات المالية اللازمة لاحتياجات الإدارة العليا.
- حفظ المستندات و الوثائق القانونية المتعلقة بالقروض.
- توفير احتياجات الصندوق من المشتريات الرأسمالية و الاستهلاكية و الخدمية.
- تقديم مختلف أنواع الخدمات المساندة كالصيانة و الاتصالات و المواصلات بالإضافة للخدمات المتعلقة بالسكن.

وتتكون الإدارة والعمليات من الشعبة المالية و الشعبة الإدارية حيث تتضمن كل شعبة عدداً من الأقسام تقوم بمهام رئيسية على النحو التالي :

أولاً: الشعبة المالية

قسم المحاسبة العامة:

يتولى هذا القسم مهمة تنفيذ العمليات المالية التشغيلية و الرأسمالية وتوفير السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة احتياجات الإقراض وكذلك إدارة الموارد المالية للصندوق ومسك الدفاتر المحاسبية والسجلات التحليلية من خلال استخدام الأنظمة الآلية ، كما يقوم القسم بإعداد الميزانيات التقديرية السنوية والقوائم المالية الربع سنوية والحسابات الختامية السنوية إضافة إلى ذلك توفير البيانات المالية اللازمة لاحتياجات الإدارة العليا ، ويتكون القسم من أربع وحدات هي وحدة الدفاتر المالية ، وحدة الاستثمار والبنوك ، وحدة الأصول الثابتة ، ووحدة معالجة المعلومات والخزينة .

قسم محاسبة القروض:

يتولى هذا القسم إنجاز المعاملات المالية و المحاسبية الخاصة بصرف الدفعات و سداد الأقساط و التكاليف المستحقة على القروض وإرسال مطالبات أقساط القروض و تكاليف المتابعة الدورية لمقترضى الصندوق ، كذلك يقوم القسم بحفظ المستندات القانونية و الرهون المتعلقة بالقروض ومتابعة حركتها وإصدار التقارير الدورية اللازمة لذلك ، كما يقوم بإصدار تقارير شهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي وتوفير البيانات الخاصة بالقروض لتلبية احتياجات الإدارة العليا، ويتكون القسم من ثلاث وحدات هي وحدة القروض الصناعية ، وحدة الإدخال وتقارير الحاسب الآلي ، ووحدة مراقبة الضمانات وسجلات القروض.

ثانياً : الشعبة الإدارية

أقسام المباني والصيانة:

مهمتها الإشراف على تشغيل وصيانة ونظافة مكاتب الصندوق ومرافقه وتوجيه مقاول الصيانة وكوادره ومراقبتهم بما يضمن تطبيق بنود عقد الصيانة والتوجيه والإشراف على تنفيذ الطلبات المتعلقة بتعديل المكاتب ومرافقها. كما تقوم بتشغيل وصيانة السيارات وإعداد وتجهيز الوحدات السكنية وجميع الأصول التابعة لها كالتركيبات والأثاث والمعدات والتجهيزات الأساسية، بالتنسيق مع أقسام الصندوق وتسليمها للموظفين المستحقين واستلامها في حالة المغادرة واستكمال إجراءات الجرد اللازمة لمحتوياتها، وتقييم الحاجة لاستبدال وإضافة الأصول الثابتة، وتجديد عقود الإيجارات، والكشف على وحدات سكنية جديدة والتنسيق مع المالكين لاستكمال إجراءات الاستلام والتسليم.

أقسام الخدمات العامة والمشتريات:

تقوم بتأمين الخدمات الخاصة بالصندوق ومرافقه كالماء والكهرباء وخدمات الهاتف، وتشغيل وصيانة الآلات المكتبية، وتشغيل وتوزيع السيارات ورصد حركتها، وتأمين خدمات الاتصالات كالبريد والفاكس وتوزيع المراسلات والتعقيب على المعاملات والتأمين على ممتلكات الصندوق لدى الشركات المختصة وتوفير خدمات المطعم والأرشيف المركزي والصحف والمجلات الدورية وتوفير الخدمات الأمنية للصندوق ومرافقه والإشراف على مواقف السيارات ودار الضيافة و شحن أمتعة الخبراء المغادرين. كما تقوم بتأمين كافة مشتريات واحتياجات الصندوق ومرافقه، تخزين وصرف المواد والأصول من المستودعات التابعة لها، وبيع وتخريد الأصول المستعملة ونقلها حسب ما تقتضيه الحاجة، بالإضافة إلى إعداد عقود التوريد والصيانة ومتابعة تنفيذها وحفظ المستندات القانونية المتعلقة بها.

قسم الترجمة:

وتتعلق مهامه بتقديم خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية من وإلى اللغة العربية والإنجليزية لكافة إدارات وأقسام الصندوق .



دراسة صناعية: التغليف البلاستيكي المرن

دراسة صناعية : التغليف البلاستيكي المرن

المنتج:

التغليف جزء مهم من المنتج النهائي للمنتجات الصناعية والزراعية ، فهو الذي يوفر الحماية المادية للمنتج وعلى سطحه يتم تدوين كافة المعلومات الخاصة بالمنتج خاصة المكونات وتاريخ الصلاحية. وفي كثير من المنتجات الصناعية يمثل التغليف قيمة مضافة للمنتج تلعب دوراً هاماً في جذب المشتريين.

ينقسم التغليف عموماً إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي :

١. تغليف مرن.
٢. تغليف شبه مرن.
٣. تغليف صلب.

وتختلف الأقسام المذكورة أعلاه باختلاف المادة الخام المصنع منها أداة التغليف. فالتغليف المرن يتم تصنيعه من مواد مرنة أهمها الرقائق البلاستيكية ورقائق الألومنيوم والكرتون المزدوج. أما التغليف شبه المرن فأهم المواد التي يصنع منها فروخ الكرتون المقوى وبعض المواد البلاستيكية. أما التغليف الصلب فأهم المواد التي يصنع منها الزجاج والألمنيوم.

هذا وسوف نركز هذه الدراسة على منتجات التغليف المرن المصنعة من المواد البلاستيكية نظراً لما تتميز به المملكة العربية السعودية من ميزات تفضيلية في هذا القطاع بحكم توفر المواد الخام من مصادر محلية أهمها شركة سابك.

يتم إنتاج منتجات التغليف البلاستيكي المرن من المواد الخام الآتية :

١. راتنجات البولي بروبيلين (Polypropylene Resin).
٢. راتنجات البولي إيثيلين عالي ومنخفض الكثافة (Polyethylene Resin).
٣. راتنجات البولي في سي (PVC Resin).
٤. راتنجات البولي إي تي (PET Resin).

وفيما يلي نغطي فكرة موجزة عن خصائص واستخدامات المنتجات أعلاه:

- البولي بروبيلين - عموماً تستخرج الأغشية البلاستيكية الأكثر شيوعاً من البولي بروبيلين وهو مادة متعددة الاستخدام شهد الطلب عليه نمواً كبيراً بسبب خصائصه المميزة كمادة تغليف مرن. وتشمل هذه الخصائص شفافيته وقدرته الكبيرة على العزل التام لمنع نفاذ الغازات للمنتج. كذلك يعتبر

وسيطاً جيداً للطباعة التي تعطي منظراً لامعاً. وعلاوةً على ذلك يمكن ترقيق البولي بروبيلين مع أغشية بلاستيكية أخرى (بولي إيثيلين، بي في سي، أو رقائق الألومنيوم) لإنتاج تغليف مرن متعدد الطبقات. وفي واقع الأمر، يمكن انتاجه في اشكال متعددة ليناسب احتياجات العملاء.

هذا، وينتج بولييمر البولي بروبيلين بهيئتين هما البولي بروبيلين ثنائي الشد (BOPP) والبولي بروبيلين المصبوب (CPP) :

• البولي بروبيلين ثنائي الشد - تغليف متين وأقوى من البولي إيثيلين والبي في سي والبولي ستايرين. ولكنه يصبح هشاً في درجات الحرارة المنخفضة، وتتم معالجة هذه الهشاشة بإضافة المزيد من جزيئات البولي بروبيلين الأحادية أو جزيئات الإيثيلين. وهذا الشكل من الأغشية البلاستيكية هو الأكثر شيوعاً (يمثل أكثر من ٦٠٪ من الطلب الحالي في السوق المحلي). والبوليمرات ثنائية الشد يتم شدها في اتجاهين ويكون الناتج أغشية تغليف تتميز بالمتانة.

• البولي بروبيلين المصبوب - هذا شكل جديد من الأغشية البلاستيكية، وهو أرخص سعراً من البولي بروبيلين ثنائي الشد، ولكنه أشد متانةً من البولي إيثيلين والبولي بروبيلين ثنائي الشد. من جانب آخر، فإن الطباعة عليه أقل وضوحاً من الطباعة على أغشية البولي بروبيلين ثنائي الشد. يستخدم كل من البولي بروبيلين ثنائي الشد والبولي بروبيلين المصبوب في تعبئة وتغليف المواد الغذائية كما في اللحوم والحلويات والفواكه ومنتجات المخازن. ويمكن أن يأتي البولي بروبيلين ثنائي الشد في شكل منبسطة لأغراض الطباعة عليه أو في شكل لؤلؤي لماع (غير شفاف) أو في شكل معدن (عليه طبقة من رقائق الألومنيوم). وتستخدم صناعة الأغذية الخفيفة الأغشية الممعدنة لتعبئة منتجاتها لأنها تمنع دخول الأشعة فوق البنفسجية كما أنها تقلل الأكسدة مما يطيل صلاحية المنتج.

• البولي إيثيلين - البولي إيثيلين غشاء بلاستيكي يستخدم في التصفيح مع أغشية بلاستيكية أخرى ومؤخراً بدأ استخدامه للطباعة عليه في صناعات منتجات الألبان والمشروبات الغازية والعصائر حيث يتم لصقه على العبوة، كما في القوارير المصنوعة من البولي إيثيلين عالي الكثافة/ ترافثيلات البولي إيثيلين - (القوارير سعة ١ لتر للاستهلاك المنزلي).

• البولي فينيل كلورايد (PVC) - هو بلاستيك قاس يتم تليينه وجعله مرناً بإضافة مواد ملدنة. ويستخدم في التغليف الملفوف حلزونياً للشموع والشكولاتة. وهذا التغليف المرن الملفوف هو الوحيد من نوعه، ويعتبر أفضل من التغليف بأغشية البولي بروبيلين ثنائي الشد والبولي بروبيلين المصبوب التي تنكمش عند تعرضها للحرارة. ويستخدم أيضاً في الدباجات التعريفية

تمثل أغشية البولي بروبيلين ثنائي الشد ما يقارب ٦٠٪ من الاستهلاك المحلي في صناعة التغليف المرن، وتأتي هذه الأغشية بسماعات مختلفة حسب رغبات واحتياجات العملاء.

الإنتاج المحلي:

الإنتاج المحلي هو المصدر الرئيسي لإمداد السوق المحلية بمنتجات التغليف المرن. وتوجد تسعة مصانع تحويلية موزعة في أنحاء المملكة وتعتبر ستة منها رئيسية من حيث الإنتاجية. أما الثلاثة الأخرى المتبقية فهم من صغار المنتجين. ويوضح الجدول التالي إجمالي مبيعات المصانع المحلية من منتجات التغليف المرن خلال السنوات ٢٠٠٩م - ٢٠١١م:

السنة	٢٠٠٩ م	٢٠١٠ م	٢٠١١ م
الإنتاج بالطن	٤٢,٧٣٥	٤٦,٩٩٩	٥٥,٧١٦
نسبة التغير	-	٪١٠+	٪١٩+

كما نلاحظ في الجدول أعلاه أن حجم المبيعات من الإنتاج المحلي قد شهد زيادة ملحوظة خلال العامين الماضيين فقد زاد حجم المبيعات بنسبة ١٠٪ و ١٩٪ في عام ٢٠١٠م و ٢٠١١م على التوالي. وترجع هذه الزيادة الكبيرة في حجم الإنتاج المحلي إلى زيادة الطلب المحلي على منتجات التغليف المرن بجانب زيادة الشركات التحويلية لإنتاجها إلى الحد الأقصى بغرض تلبية عملائها خارج البلاد ودخول أسواق تصدير جديدة مستهدفة.

تبلغ الطاقة الإنتاجية المركبة للمصانع المحلية ٦٧,٤٠١ طن سنوياً حيث تتركز في الغالب في المدن الرئيسية (الرياض ٣٦٪، جدة ٣٣٪ والدمام ٣١٪). وبناء على إنتاجها الفعلي البالغ ٥٥,٧١٦ طنًا تكون المصانع الوطنية للتغليف البلاستيكي المرن قد استغللت حوالي ٨٣٪ من طاقتها الإجمالية المركبة عام ٢٠١١م.

الواردات:

أثبتت الشركات التحويلية المحلية قدرتها على تلبية معظم احتياجات السوق المحلي. وفي واقع الأمر، يتمتع هؤلاء المنتجون المحليون بعدة مزايا لخدمة السوق المحلية وتشمل: (١) قربهم من المستهلكين الأمر الذي يساعد في تقصير

لمحتويات القوارير الزجاجية، وأصبح هذا الاستخدام أكثر انتشاراً في صناعة المشروبات وحل محل الديباجات التعريفية التقليدية (الرطبة، ذاتية اللصق، إلخ) لأنه أرخص من ناحية التكلفة.

• بي إي تي - هو اختصار للبولي إيثيلين تريثاليت، وهو أحد الراتنجات البلاستيكية وشكل من أشكال البوليستر وهو يتكون من الجمع بين اثنين من المونومرات (جلايكول الإثيلين المعدل وحمض التريثاليك النقي).

خصائص السوق:

• تتضمن العمليات التحويلية لإنتاج مواد التغليف البلاستيكي المرن من عمليتين رئيسيتين هما الطباعة والمعدنة (التصفيح) الذي يتم عادة بدمج طبقة من رقائق الألمنيوم. وتقوم بعض الشركات التحويلية المحلية بمعدنة منتجاتها داخلياً بدلاً من الحصول على المادة الخام المطلوبة (الأغشية البلاستيكية) معدنة من مصادر أخرى وذلك لتقليل تكلفة التغليف.

• يتم إنتاج كافة الأغشية البلاستيكية (المادة الخام) محلياً، حيث يتم إنتاج البولي بروبيلين ثنائي الشد من قبل مصنعين محليين. أما البولي بروبيلين المصبوب فيتتم إنتاجه أيضاً بواسطة مصنعين محليين. أما الأغشية الثانوية الأخرى فيتتم إنتاجها من قبل العديد من المصانع المحلية.

• تعتبر أغشية البولي بروبيلين ثنائي الشد والبولي بروبيلين المصبوب الأكثر شيوعاً ويوضح الجدول التالي خصائصهما الرئيسية:

البولي بروبيلين ثنائي الشد	البولي بروبيلين المصبوب
• خصائص ميكانيكية جيدة	• خصائص ميكانيكية ضعيفة
• إمكانية إحكام السد لمنع تسرب الغازات للمنتج جيدة	• إمكانية إحكام السد لمنع تسرب الغازات للمنتج ممتازة
• مانع جيد	• مانع ضعيف
• الطباعة عليه واضحة	• الطباعة عليه أقل وضوحاً.

مدة التسليم. (٢) يستخدم هؤلاء المنتجون أحدث تقنيات الطباعة والخدمات التي تنعكس في تقديمهم منتجات ذات جودة عالية. ومع ذلك لا زالت شريحة صغيرة من احتياجات السوق المحلية تتم تلبيتها من خلال منتجات التغليف المرنة المستوردة.

لا تشمل إحصاءات التجارة الخارجية رمز (أو رموز) مفصلة لأنواع المختلفة من منتجات التعبئة والتغليف المرنة المستوردة من خارج المملكة حيث يتم في الغالب إدراج الواردات من مثل هذه المواد النهائية تحت عناوين ذات صلة برمز تصنيف البلاستيك و/أو الورق. واستناداً على إفادة الشركات التحويلية المحلية، تشير تقديرات الصندوق إلى أن حجم الواردات من مواد التعبئة والتغليف المرنة التي تم استيرادها خلال السنوات الثلاث الماضية على النحو التالي:

السنة	٢٠١٠ م	٢٠٠٩ م	٢٠١١ م
حجم الواردات (بالطن)	٥,٠٥٣	٤,٥٤٠	٥,٥٥٨
نسبة التغير	+١١%	-	+١٠%

يوضح الجدول أعلاه نمو الحجم الإجمالي لواردات المملكة من منتجات التعبئة والتغليف المرنة خلال السنوات القليلة الماضية نسبة لنمو الطلب وعدم توفر بعض المنتجات ذات المواصفات الخاصة في السوق السعودي. وتأتي معظم المنتجات المستوردة من مواد التعبئة والتغليف المرنة من دولة الإمارات العربية المتحدة وبعض الدول الأوروبية.

الصادرات:

تركز معظم الشركات المحلية المنتجة لمواد التعبئة والتغليف المرنة على أعمال التصدير بسبب توفر أسواق كبيرة لا سيما في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبعض الدول العربية الأخرى، حيث تتوفر للشركات التحويلية المحلية عدد من المزايا التي تمكنهم من استهداف أسواق التصدير وتشمل هذه المزايا:

- استخدام أفضل ما توصلت إليه التقنية الحديثة في مجال تجهيزات الطباعة.
- تأمين المواد الخام الرئيسية اللازمة للمشروع المتمثلة في البولي بروبيلين ثنائي الشد (أفلام بلاستيكية عادية ومعدنة) والبولي بروبيلين المصبوب

من موردين محليين.

- تتميز المواد الخام اللازمة للمشروع (الأفلام البلاستيكية) بأسعار تنافسية للغاية مقارنة بأسعارها في أسواق التصدير المستهدفة حيث يتم تأمين المواد الخام اللازمة لتصنيع هذه الأفلام وهي راتينجات البولي بروبيلين (البي بي) وراتينجات البولي إيثيلين (البي إي) وراتينجات تريفثات البولي إيثيلين (بي إي تي) محلياً من شركة سابك وشركة التصنيع الوطنية مما يقلل من تكلفتها.
- اعتدال أسعار بيع منتجات التغليف السعودية مقارنة بالأسعار في أسواق التصدير.
- تميز الموقع الجغرافي للمنتجين المحليين وقربه من الأسواق في الدول العربية والدول المجاورة والاستفادة أيضاً من الرسوم الجمركية المنخفضة.

وتقوم جميع الشركات التحويلية المحلية المنتجة لمواد التعبئة والتغليف المرنة بتصدير منتجاتها إلى الخارج، ويوضح الجدول أدناه إجمالي حجم الصادرات خلال السنوات الثلاث الماضية على النحو التالي:

السنة	٢٠١٠ م	٢٠٠٩ م	٢٠١١ م
كمية الصادرات (بالطن)	١٢,٤٩٢	١١,٣٠٥	١٦,٩٦٢
نسبة التغير	+١١%	-	+٣٦%

كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن إجمالي حجم الصادرات من منتجات التعبئة والتغليف المرنة قد شهد نمواً متصاعداً خلال السنوات القليلة الماضية، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة ١١% خلال عام ٢٠١٠ م وبنسبة ٣٦% خلال عام ٢٠١١ م، وزادت من ١١,٣٠٥ طن في عام ٢٠٠٩ م لتصل إلى ١٦,٩٦٢ طن في عام ٢٠١١ م.

الطلب التاريخي:

تتمتع صناعة مواد التعبئة والتغليف المرنة بقاعدة واسعة ومتنوعة من العملاء، ويستخدمها الكثير من الصناعيين والمستهلكين. ويتم استخدام نحو (٦٥%) من مواد التعبئة والتغليف المرنة في الصناعات الغذائية. ويتراجع موسمياً الطلب بصورة كبيرة على الأغذية الخفيفة في شهر رمضان وخلال عطلة المدارس من شهر يونيو حتى أغسطس ويزداد في فصل الصيف، فيما يرتفع الطلب بصورة كبيرة

بمعدلات تتراوح بين (٦٪) إلى (٨٪) سنويا، وينمو الطلب العالمي على البولي بروبيلين ثنائي الشد بمعدل (٧٪) إلى (٨٪) سنويا. وتشير تقديرات الصندوق إلى زيادة الطلب في المستقبل على منتجات التعبئة والتغليف البلاستيكية المرنة بمعدل نمو قدره (٦٪) في المتوسط سنويا على النحو التالي:

السنة	٢٠١٢م	٢٠١٣م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م
الطلب المستقبلي (بالطن)	٤٧,٠٠٠	٤٩,٨٠٠	٥٢,٨٠٠	٥٥,٩٠٠	٥٩,٣٠٠
نسبة التغير	-	٪٦+	٪٦+	٪٦+	٪٦+

وفي الختام فإن صناعة التغليف البلاستيكي المرن في المملكة شهدت نمواً جيداً خلال السنوات القليلة الماضية ويتوقع أن يستمر هذا النمو في المستقبل المنظور بفضل زيادة الطلب على المنتجات الاستهلاكية التي تعتمد عليه كمادة أساسية للتغليف. من ناحية أخرى مازالت الفرصة مهيأة لمصانع التغليف البلاستيكي المرن المحلية لزيادة صادراتها للأسواق المجاورة بفضل الميزات التفضيلية المتمثلة في توفر المواد الخام محلياً إضافة للميزات التنافسية المتمثلة في جودة منتجاتها وأسعارها التنافسية في أسواق التصدير.



على المشروبات الغازية والمياه المعدنية ومثلجات الأيس كريم/الحلويات في فصل الصيف وبتراجع في الشتاء. ويتم تقدير حجم الطلب المحلي التاريخي على مواد التعبئة والتغليف المرنة بطرح إجمالي الصادرات من إجمالي الإنتاج المحلي مع إضافة الواردات.

ويوضح الجدول التالي الطلب التاريخي على منتجات التعبئة والتغليف المرنة في السوق المحلي على النحو التالي:

السنة	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م
إجمالي الإنتاج المحلي (بالطن)	٤٢,٧٣٥	٤٦,٩٩٩	٥٥,٧١٦
الواردات	٤,٥٤٠	٥,٠٥٣	٥,٥٥٨
(الصادرات)	(١١,٣٠٥)	(١٢,٤٩٢)	(١٦,٩٦٢)
الطلب التاريخي	٣٥,٩٧٠	٣٩,٥٦٠	٤٤,٣١٢
نسبة التغير	-	٪١٠+	٪١٢+

يوضح الجدول أعلاه الاتجاه التصاعدي لنمو الطلب المحلي على منتجات التعبئة والتغليف المرنة خلال السنوات القليلة الماضية، حيث زاد الطلب المحلي من ٣٥,٩٧٠ طن في عام ٢٠٠٩م بنسبة ١٠٪ ليصل إلى ٣٩,٥٦٠ طن في عام ٢٠١٠م واستمر الطلب في النمو ليصل إلى ٤٤,٣١٢ طن بزيادة قدرها (١٢٪) في عام ٢٠١١م ويرجع ذلك إلى النمو المطرد في الطلب على المنتجات الصناعية التي تعتمد على التغليف المرن كمادة أساسية للتغليف.

الطلب المستقبلي:

كما ذكر سابقاً، تستهلك الشركات المنتجة للمنتجات الغذائية المختلفة حصة كبيرة من سوق منتجات التعبئة والتغليف المرنة حيث تمثل أكثر من نحو (٦٥٪) من إجمالي المبيعات، فيما تستهلك الصناعات الأخرى كالمشروبات الغازية والمياه والحليب والألبان بقية الإنتاج. ومن المتوقع أن تنمو هذه الصناعات



موضوع تحت الأضواء:
دور برنامج **كفالة** في دعم و تنمية
قطاع المنشآت الصغيرة و المتوسطة

موضوع تحت الأضواء :

دور برنامج "كفالة" في دعم وتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أهم محاور التنمية الاقتصادية في العديد من دول العالم، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، نظراً لما تلعبه هذه المنشآت من دور فاعل في إيجاد العديد من فرص العمل، وزيادة الطاقة الإنتاجية القائمة، ورفع المستوى المعيشي، بالإضافة إلى تحقيق التوازن التنموي في المناطق النائية الأقل حظاً في التنمية. وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم تشكل أكثر من ٩٠٪ من إجمالي المؤسسات العاملة، وتوظف ما بين ٥٠ - ٦٠٪ من القوى العاملة، وتساهم بحوالي ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنه حتى الآن لا يوجد تعريف موحد لتصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم، حيث يتم تعريفها استناداً إلى مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً، حجم المبيعات السنوية أو بعض المعايير الأخرى. فعلى سبيل المثال يُعرّف البنك الدولي المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال بحيث يعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من ٥٠ عاملاً. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيتم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المنشآت التي يقل عدد موظفيها عن ٥٠٠ موظفاً بالنسبة للصناعات التحويلية والتعدين أو التي تصل مبيعاتها السنوية إلى ٣٥,٥ مليون دولار أمريكي. وتُعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة طبقاً لبرنامج "كفالة" الذي يديره صندوق التنمية الصناعية السعودي بأنها أي نشاط ربحي صغير أو متوسط لا تتجاوز قيمة مبيعاته السنوية ٣٠ مليون ريال.

معوقات تنمية وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة العديد من المعوقات والمشاكل التي تحد من طاقات هذه المؤسسات وتحول دون تحقيق الغايات والأهداف المرجوة منها، ويمكن إيجاز هذه المعوقات فيما يلي:

- المعوقات الإدارية والإجرائية : والتي تتمثل في ضعف القدرات والمهارات الإدارية لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وافتقار معظم المنشآت للهيكل التنظيمي السليم، الذي يحدد المسؤوليات والمهام الخاصة بالوظائف وما قد يترتب عليه من خلط بين الملكية والإدارة، بالإضافة إلى ازدواجية بعض الإجراءات الحكومية، وكثرة الإجراءات اللازمة للحصول على تراخيص مزاولة النشاط.
- نقص المعلومات : تمثل مشكلة ضعف المعلومات المتوفرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطورها وطبيعة نشاطها وحجم أعمالها وقدراتها المالية، فضلاً عن نقص المعلومات عن أسواق الموارد ومستلزمات الإنتاج أو السلع، أهم التحديات التي تواجه أصحاب المنشآت.
- مشكلة التمويل : والتي تتمثل في إحصاء الجهات التمويلية عن توفير التمويل اللازم لتأسيس وتشغيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، نظراً لارتفاع نسبة المخاطرة في هذه النوعية من المنشآت وعدم وجود الضمانات الكافية والحسابات المنتظمة التي تبين الوضع المالي للمنشآت القائمة.
- نقص الدعم الفني : يعاني قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مشكلة عدم توافر الدعم الفني في مجال الإنتاج والتسويق والجوانب التقنية، وكذلك التدريب وإكساب أصحاب هذه المنشآت أو العاملين بها مهارات ومقومات العمل، يضاف إلى ذلك عدم تأهيل هذه المنشآت لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية.
- الإعداد الجيد لخطط الأعمال : يتسم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمنافسة الشديدة ودخول المنافسين الجدد الذين يأتون بأساليب وطرق جديدة لامجال للتعامل معها إلا من خلال الإعداد الجيد لخطط الأعمال ومعرفة نقاط القوة والضعف في كل مشروع من أجل زيادة فرص نجاح المشروع.

برامج ضمان مخاطر الائتمان المصرفي

جاءت برامج ضمان مخاطر التمويل المصرفي لتكون بمثابة الأمان لجهات التمويل، حيث تتحمل مؤسسة الضمان جزءاً من عبء المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك نتيجة تعثر النشاط الممول وتوفر للبنوك الحماية اللازمة لمواصلة دورها والاطمئنان

برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة نشأة البرنامج :

نظراً لحاجة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة لوجود جهة تضمن مخاطر الائتمان وتيسر لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة فرص الحصول على التمويل اللازم، فقد تم إنشاء برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠٠٦م ، بدعم من وزارة المالية والبنوك المحلية المساهمة مع البرنامج برأسمال قدره ٢٠٠ مليون ريال (٥٠٪ من وزارة المالية و ٥٠٪ من البنوك المحلية المساهمة) وأسندت إدارة البرنامج لصندوق التنمية الصناعية السعودي، بهدف التغلب على معوقات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المجدية اقتصادياً والتي تمتلك مقومات النجاح ولا يمكنها تقديم الضمان اللازم أو السجلات المحاسبية التي تثبت أهليتها للحصول على التمويل، وذلك من خلال تغطية نسبة من مخاطر الجهة الممولة (٨٠٪ من قيمة التمويل وبحد أقصى ١,٦ مليون ريال) في حالة إخفاق النشاط المكفول عن سداد التمويل أو جزء منه وذلك لتشجيع المصارف والبنوك على تمويل تلك النوعية من المنشآت وتوسيع دائرة المستفيدين من البرامج التمويلية الحكومية.

تطور نشاط البرنامج خلال الفترة ٢٠٠٦م - ٢٠١٢م :

منذ بداية انطلاق البرنامج في عام ٢٠٠٦م وحتى نهاية عام ٢٠١٢م اعتمدت إدارة البرنامج عدد (٤,٧٦٥) كفالة استفادت منها (٢,٩٠٩) منشأة صغيرة ومتوسطة، وبقية إجمالية للكفالات بلغت (٢,٣٠٤) مليون ريال مقابل اعتماد للتمويل بلغت قيمته الإجمالية (٤,٨٣٦) مليون ريال، نتج عنها توفير عدد (١١,٦٣٦) فرصة عمل جديدة. وعلى الرغم من تحفظ البنوك على منح التمويل تحت مظلة البرنامج في السنوات الأولى بسبب حداثة فكرة البرنامج، لكن سرعان ما قامت البنوك والمصارف المشاركة بإعداد الدراسات اللازمة لإعادة هيكلة الإدارات الخاصة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستخدام نظم معلوماتية جديدة تتناسب مع طبيعة وآليات عمل البرنامج وذلك بالإضافة إلى الإجراءات والسياسات التي اتخذتها إدارة البرنامج لتسهيل إجراءات الحصول على الكفالة، مما أسفر عن حدوث تطور كبير وملحوظ في الأداء وزيادة في الفاعلية ترتب عليهما زيادة كبيرة في عدد وقيمة الكفالات المعتمدة.

إلى وجود دعم حقيقي ومضمون لا تنقص قيمته بمرور الوقت مما يشجع البنوك على المضي قدماً في تقديم التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وقد أكدت الدراسات السابقة على تنوع وتعدد هيئات ومؤسسات ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم، واتخاذها عدة أشكال منها ما هو في صورة مكاتب كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا أو هيئات كما في اليابان أو شركات كما في مصر والأردن أو تكافل المقترضين أنفسهم كما في بنجلاديش. وتقوم هيئات ومؤسسات ضمان مخاطر الائتمان بتدريب العاملين في البنوك والمصارف والشركات للتعامل مع نظام المعلومات وتوفير الكثير من البيانات التي يمكن الرجوع إليها للمساعدة في اتخاذ قرار التمويل.

قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية

يلعب قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية دوراً محورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية المأمولة وذلك من خلال دعم الناتج المحلي، والارتقاء بالقيمة المضافة، وتنوع القاعدة الاقتصادية، والإسهام في توفير فرص عمل للسعوديين، وإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية لتتواءم مع التقلبات الاقتصادية وتقديم أنماط ذات كفاءة عالية في تخصيص واستغلال الموارد المحلية لتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة.

وعلى الرغم من الأهمية النسبية الكبيرة لعدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية والتي تمثل ٩٠٪ من إجمالي المنشآت العاملة في المملكة وتضم ٨٠٪ من القوى العاملة، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة نسبياً حيث بلغ إجمالي ناتج القطاع الخاص والذي هي جزء منه نحو ٣٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٥٨٪ بالأسعار الثابتة)، ولعل ضعف مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني يرجع في المقام الأول إلى كبر القطاعين النفطي والعام، اللذان لا يزالان يلعبان دوراً مؤثراً على مجريات الاقتصاد السعودي، ويمثلان المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه القطاع نتيجة تعدد الهيئات والجهات الحكومية التي تتولى الإشراف والرقابة على هذا القطاع، وما يتبع ذلك من كثرة الإجراءات اللازمة لممارسة النشاط.

جدول يوضح تطور أداء البرنامج منذ بدايته عام ٢٠٠٦م حتى نهاية عام ٢٠١٢م مقارنة بتوقعات بيت الخبرة قبل تأسيس البرنامج

البيان	عدد الكفالات			قيمة الكفالات (مليون ريال)			قيمة التمويل (مليون ريال)		
	فعلي	متوقع	نسبة المحقق %	فعلي	متوقع	نسبة المحقق %	فعلي	متوقع	نسبة المحقق %
٢٠٠٦م	٥١	٥٠٠	١٠	٢٢	١٥٠	١٥	٤٩	٢٠٠	٢٥
٢٠٠٧م	٢٦٣	٧٥٠	٣٥	١٢٣	٢٢٥	٥٦	٢٧٠	٣٠٠	٩٣
٢٠٠٨م	٢٩٢	١,٠٠٠	٢٩	١٢٢	٣٠٠	٣٩	٢٨٦	٤٠٠	٧٠
٢٠٠٩م	٥٠٤	١,٠٠٠	٥٠	١٨١	٣٠٠	٦٠	٤٦٤	٤٠٠	١١٦
٢٠١٠م	٧٧٧	١,٠٠٠	٧٨	٢٧١	٣٠٠	٩٠	٧١٦	٤٠٠	١٧٩
٢٠١١م	١,٢٠٨	١,٠٠٠	١٢١	٦٣٦	٣٠٠	٢١٢	١,٢٨٣	٤٠٠	٣٢١
٢٠١٢م	١,٦٧٠	١,٠٠٠	١٦٧	٩٤٩	٣٠٠	٣١٦	١,٧٦٨	٤٠٠	٤٤٢
الإجمالي	٤,٧٦٥	٦,٢٥٠	٧٦	٢,٣٠٤	١,٨٧٥	١٢٣	٤,٨٣٦	٢,٥٠٠	١٩٣

المصدر : وحدة البحوث وتحليل المعلومات/برنامج كفاءة.

وبمقارنة النتائج المحققة خلال الفترة من عام ٢٠٠٦م وحتى نهاية عام ٢٠١٢م بما كان متوقفاً في الدراسة المعدة من بيت الخبرة الاستشارية قبل تأسيس البرنامج، بناء على تجارب سابقة ومشابهة في دول أخرى، نلاحظ أن ما حققه البرنامج بنهاية عام ٢٠١٢م يشير إلى انخفاض عدد الكفالات بنسبة ٢٤% عن المتوقع، بينما ارتفعت قيمة الكفالات بنسبة ٢٣% وارتفعت قيمة التمويل الممنوح من جهات التمويل تحت مظلة البرنامج بنسبة ٩٣%. وبالنظر إلى ما تحقق خلال العامين الأخيرين (٢٠١١م، ٢٠١٢م) نجد أن ما تحقق فعلياً من حيث عدد وقيمة الكفالات التي أصدرها البرنامج يفوق ما كان متوقفاً. أما ما تحقق فعلياً من حيث قيمة التمويل المقدم من البنوك فقد بدأ يفوق ما كان متوقفاً منذ عام ٢٠٠٩م. وبناءً على تقديرات البرنامج، من المتوقع أن يكفل البرنامج خلال الفترة من ٢٠١٣م - ٢٠١٧م حوالي (٤,٩٠٠) منشأة، تساهم في توفير ١٩,٦٠٠ فرصة عمل.

جهود البرنامج في مجال التدريب والتثقيف والتطوير:

لم يقتصر دور برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على إصدار الكفالات لتوفير التمويل اللازم لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بل امتد ليشمل جانب التدريب والتثقيف والتطوير وتنمية روح العمل الحر لدى شباب الأعمال، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية وورش عمل تثقيفية بالتعاون مع البنك الدولي والمعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي ولجنة الإعلام والتوعية المصرفية وبمشاركة البنوك والمصارف السعودية والغرف التجارية الصناعية بالمملكة.

وتم تصميم البرامج التدريبية والتثقيفية التي يتبناها البرنامج بحيث تتناسب مع مختلف شرائح قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ولتحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها :-

- تزويد أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات الأساسية والخطوات الفاعلة التي تساهم في تأسيس وتطوير ونمو الأعمال.
- زيادة الوعي بمرود وأهمية التدريب والتثقيف لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة قبل تنفيذ الأعمال.
- تطبيق المنهجية الحديثة للتدريب بما يتماشى مع متطلبات القطاع.
- بناء وتعزيز القدرات المهنية لمنتسبي مراكز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة وعي منتسبي البنوك المشاركة مع البرنامج بآلية عمل البرنامج والشروط الواجب توافرها في المنشأة للحصول على كفالة البرنامج.

ومنذ بداية نشاط البرنامج في مجال التدريب والتثقيف عام ٢٠٠٨م وحتى نهاية عام ٢٠١٢م، نفذ البرنامج العديد من الفعاليات التعريفية تحت مسمى (يوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة) بالتعاون مع الغرف التجارية الصناعية والبنوك المشاركة لتعريف أصحاب المنشآت بالبرنامج، وشروطه، ومستلزمات وآليات العمل به، كما شارك البرنامج في تنفيذ عدد (٥٩) دورة تدريبية في معظم مدن المملكة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي والمعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي بالإضافة إلى الغرف التجارية الصناعية السعودية تحت مسمى (أساسيات البداية في تشغيل وإدارة الأعمال التجارية) موجهة إلى أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، استفاد منها (١,٤٠٠) متدرباً، منهم (٣٥٥) متدربة.

جهود البرنامج لمواجهة التحديات وزيادة الفعالية:

سعت إدارة البرنامج إلى مواجهة التحديات والمعوقات التي واجهت البرنامج في بداياته، والمتمثلة في عدم وجود العدد الكافي من مسئولو الائتمان بالبنوك للتعامل مع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكذلك تواضع الدعاية والترويج من قبل البنوك للتمويل تحت مظلة البرنامج، بالإضافة إلى الفهم الخاطئ من أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة لبرنامج "كفالة" وأهدافه وآلية عمله وعدم استيفائهم لمعايير المصارف والبنوك الائتمانية، وعدم إلمام البعض بكيفية إعداد واستكمال ملف طلب التمويل بما في ذلك إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.

وقد استطاعت إدارة البرنامج التغلب على هذه التحديات من خلال ما يلي :

- إقامة دورات تدريبية لمنسوبي المصارف والبنوك بالتعاون مع المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي.
- إقامة دورات تدريبية لمدراء مراكز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الغرف التجارية الصناعية في كيفية التعامل مع طالبي التمويل، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودي.
- إقامة دورات تدريبية للمستثمرين في كيفية إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالتعاون مع البنك الدولي.
- التركيز على زيادة الدعاية والترويج للبرنامج بالتعاون مع جهات التمويل المشاركة في المناطق الأقل نمواً.
- التنسيق مع المؤسسات والشركات الكبرى للإعلان عن الفرص الاستثمارية المتاحة من خلال المواقع الإلكترونية لهذه المؤسسات ومراكز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالغرف التجارية الصناعية.
- توجيه الشباب إلى الجهات الخاصة بدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وآلية الحصول على رأس المال.
- زيادة دور الغرف التجارية الصناعية ومراكز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عقد اللقاءات والندوات في المناطق الأقل نمواً لتبادل الخبرات بين الممارسين الذين يساندون تنمية مشروعات الشباب الرائدة وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة البرامج التدريبية والتأهيلية لأصحاب المنشآت القائمة أو تحت التأسيس.
- تنظيم ندوات وبرامج توعوية للشباب السعودي للتأكيد على أهمية الريادة والعمل الحر وفوائد تأسيس مشروع خاص ودور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.



الإقراضي للصندوق

بيانات النشاط الإقراضي للصندوق

بيانات النشاط
الإقراضي للصندوق

بيانات النشاط الإقراضي للصندوق :

بيان رقم (ا) بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية

المجموع التراكمي	خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)	القطاع
٦٧٠	٢٩	الصناعات الاستهلاكية :
٣١٨	٢١	المواد الغذائية
٦٠	٢	المرطبات والمشروبات
٦٩	—	النسيج
٢٤	—	منتجات الجلود والمواد البديلة
١٧	٣	المنتجات الخشبية
٥٥	٢	الأثاث الخشبي
٩١	١	منتجات الورق
٣٦	—	الطباعة
٦٠٩	٢٤	الصناعات الكيماوية :
٢٩٠	١١	الكيماويات
٣٥	١	منتجات النفط والغاز
١٨	١	منتجات المطاط
٢٦٦	١١	منتجات البلاستيك
٣٩٧	١٢	صناعة مواد البناء :
١٣	—	المنتجات الخزفية
٦٤	١	منتجات الزجاج
٣٢٠	١١	مواد البناء الأخرى
٣١	١	صناعة الأسمت :
٧١٣	٣٠	الصناعات الهندسية :
٤٣١	٢٣	المنتجات المعدنية
٨٩	١	الماكينات والألات
١٣٥	٥	المعدات الكهربائية
٥٨	١	معدات النقل
٥٢	٥	الصناعات الأخرى
٢,٤٧٢*	١٠١	المجموع

* منها (٤٨٤) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها .

بيان رقم (٢) بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية (بملايين الريالات)

المجموع التراكمي	خلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ - (٢٠١٢م)	القطاع
١٧,٧٧٣	٢,١٦١	الصناعات الاستهلاكية :
٩,٨٨٢	١,٩٧٦	المواد الغذائية
١,٦٣٩	٢٤	المرطبات والمشروبات
٢,٢٩٨	—	النسيج
١٣٣	—	منتجات الجلود والمواد البديلة
٢١٧	١٢	المنتجات الخشبية
٣٨٧	١٩	الأثاث الخشبي
٣,٠٠٢	١٣٠	منتجات الورق
٢١٥	—	الطباعة
٤١,٨٨١	٤,٢٥١	الصناعات الكيماوية :
٣٢,٦٦٣	٣,٢٨٤	الكيماويات
٣,٣٧٩	٢٠٣	منتجات النفط والغاز
٧٨٧	٣١٠	منتجات المطاط
٥,٠٥٢	٤٥٤	منتجات البلاستيك
١١,٢٢٢	٧٦٥	صناعة مواد البناء :
١,٣٦٩	—	المنتجات الخزفية
٣,٣٨٦	٤٠١	منتجات الزجاج
٦,٤٦٧	٣٦٤	مواد البناء الأخرى
١٠,٢١٣	٤٢٩	صناعة الأسمت :
٢١,٧٠٦	١,٩٤٢	الصناعات الهندسية :
١٦,٣٤٦	١,٦٢٨	المنتجات المعدنية
٨٩٩	٢٧	الماكينات والألات
٣,٢١٦	٩٩	المعدات الكهربائية
١,٢٤٥	١٨٨	معدات النقل
٢,٦٢٠	٣٩٢	الصناعات الأخرى
*١٠٥,٤١٥	٩,٩٤٠	المجموع

* منها (١٥,٠٢٨) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها .

بيان رقم (٣) بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب مناطق المملكة

المنطقة	خِلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ (٢٠١٢م)	المجموع التراكمي
الرياض	٣٣	٨٨٨
مكة المكرمة	١٥	٥٩٦
المدينة المنورة	٩	١٠٠
القصيم	٢	٥٧
المنطقة الشرقية	٣٠	٦٩٨
عسير	٣	٣٩
تبوك	٢	١١
حائل	٤	٢١
جازان	—	١٩
نجران	١	١٣
الباحة	—	٩
الجوف	—	١٦
الحدود الشمالية	٢	٥
المجموع	١٠١	٢,٤٧٢*

* منها (٤٨٤) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها .

بيان رقم (٤) بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب مناطق المملكة (بملايين الريالات)

المنطقة	خِلال عام ١٤٣٣/١٤٣٤هـ - (٢٠١٢م)	المجموع التراكمي
الرياض	١,٥٤٧	٢٠,٨٥٦
مكة المكرمة	٦٧٤	١٦,٨٦٠
المدينة المنورة	٢,٥٥٨	١١,٩٥٧
القصيم	٣٦	١,٣٧٧
المنطقة الشرقية	٣,٨٤٣	٤٨,٠٨٦
عسير	٤٢	٩١٢
تبوك	٤٠	٥٣٦
حائل	١,٠٣٤	١,١٦٥
جازان	—	١,٣٣٧
نجران	١٤٠	١,٠٩٦
الباحة	—	٢٨
الجوف	—	٢٣٠
الحدود الشمالية	٢٦	٩٧٥
المجموع	٩,٩٤٠	* ١٠٥,٤١٥

* منها (١٥,٠٢٨) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها .



صندوق التنمية الصناعية السعودي
صندوق بريد : ٤١٤٣ الرياض ١١١٤٩
المملكة العربية السعودية
هاتف : ٠٠٩٦٦ ١ ٤٧٧٤٠٠٢
فاكس : ٠٠٩٦٦ ١ ٤٧٩٠١٦٥
البريد الإلكتروني : PR@sidf.gov.sa
موقع الصندوق على الشبكة : www.sidf.gov.sa

التقرير السنوي ١٤٣٣ / ١٤٣٤ هـ
رقم الأيداع : ١٦ / ٣٤١٨
ردم : ٥٥٢٢ - ١٣١٩

